الْإِيمَانُ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَأَثَرُهُ فِي سُلُوكِ الْإِنْسَانِ

لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَانَ

تَحْقِيقُ أَمِيرٍ كَظُمَ مَعَ الْإِجَازَةِ

الموضوع

الموضوع

الحمد لله الذي قدّر خلقه بحكمته العظيمة تتجاوز ما يدركها الورى وبأحسن تدبيره لنتعجب بكمالات صنعه. والصلاة والسلام والبماركو على أشرف الأنام وسيد الثقلين حبيبنا نبينا محمد المصطفى وهو أفضل التجليات لعلم الخبير جل جلاله في الأكوان ورحمة للعالمين لمن كان يرجو لقاء ربه واليوم الآخر وذكر الله كثيرا. على آل بيته المطهرين وأصحاب المقتدى بهم ومن تبعهم بإحسان وعسى أن يجرى ثوابهم ورحمة رب العرش الكريم إلى يوم القيامة كما صلى وبارك على خليلنا إبراهيم وعلى آله. في العالمين إنك حميد مجيد.

وبعد، فقد أفادني التصنيف للشيخ العالم عبد الكريم زيدان بعنوان الإيمان بالقضاء والقدر وأثره في سلوك الإنسان[1] وهو أعانني في النظر في الأصول المعتمدة القطعية في أمر القضاء والقدر بيسر التعبير وإيجاز البيان دون صعوبة التكلم في هذا الأمر. وأرى أن هذا التصنيف أحسن ما أمكن طلابا لحل المسألة ودفع الالتباس الاختيارُ في مادة القراءة لأن الشيخ الكريم جمع الأصول الأساسية التي وجب على كل مسلم أن يعلمها ويتمسك بها وهي لا منازعة ولا معارضة من أي عاقل سليم في الأصول المقدَّمة قبل ارتحال في أشد الأمواج تعقيدا في أبحر المباحثة. ومن يستمر في التردد إلى سير المناحى هذا وأراد بناء المبادئ للسفينة العظمى، فأُوصِ بالتأمل فيما اشتمل بهذا التصنيف وخذ بما سردها الشيخ وابدأ بما سهله الشيخ المصنف الكريم وأصّلْه في زاد الارتحال. فعسى الله أن يوفِّقهم إلي سواء الطريق في فهم ما

---

[1] ممكن أن يرجع في الموقع الرسمي هنا : http://drzedan.com/content.php?id=112

يحتيج إليها ضرورةً وبداهة و ببركة يد الشيخ المصنف رحمه الله تعالى.

أحبّ الخدمة لهذا التصنيف بالقيام بالتدريس على من تعلمني ولم أَكُ أحسن من الشيخ الفاضل وأكثر المتخرجين من المعاهد، فضلا عن الجهابذة منها وأحب المذاكرةِ مع الباحث المريد فوائد مني وأنا أيضا أرجو أن أظفر بها من الصادق قصده للحق ومشاركة المحتويات كما فعل من أعلى مني درج في المقالة أو في المحاضرة أو في منشورة التواصل الاجتماعية. والتحقيق في الحال هنا مما آمله في تحققه، لا سيما موجبات يهمني أن أتّجه إليه ولا وسعني ودعه.

منها رأيت فيه إشكالات في النقولات التي لم تساوِ ما نصَّتْها في المصادر الأصلية حرفية كان ولفظية. والشيخ عفا الله عنه نقلها بمعنى أو إعادة التعبير من مفهوم ما ورد أو استخدام كلمة مختلفة لاعتماد استحضار ذهنه وحفظه. بالرغم أنه لا يفسد مضمامن هذا التصنيف جملة، فذلك يتعرض لوهم بعض القراءِ الذين تَعَجّلوا وما تَأَنَّوا ولا تبينوا ما سطر في المصادر الأصلية وتساهلوا في الأخذ والنفل عن هذا التصنيف أنه قال رسول الله صلى الله وبارك عليه وآله وسلم كما صليت على إبراهيم على آله إنك حميد مجيد أو غير ذلك وهو في المصادر الأصلية على عبارة أخرى أو يكون زيادة مدرجة من حيث لم يحتسبوا. فلذلك أبذل جهدي ولو قليلا وأصيد الفرصة بهذا التحقيق لتوضيح الصواب في المصدر ومعه ذكر المصدر للنقولات فيه ليطمئن من اهتم بسدود النقل والرجوع إلى المصدر الأوّليّ.

منها لمَّا سمعت الفديو لمجلس قراءة هذا التصنيف على الشيخ الكريم[2]، وجدت كلمات لا تساوي ما تُنَصّ في الموقع الرسمي من خطأء التهجئة وسقط الكلمة وغيرهما. وغير هذا كلمات له أخطاء بينة أو خفية في التهجئة والحركات وغيرهما. لا أظن هذه الأخطاء من الشيخ نفسه ولعله ليس من يده ولعله إملاء مؤلف آخر من السماع في الفيديو أو نسخ من المكتوب المطبوع. وإن كان منه وعفا الله عنه، لم يضر شيئا من منافع عظيمة لهذا التصنيف مع أنه يوجب مشاكل عند قراء لا يدرون ما صوابه أو لا يتفطنون لأخطاءه، خصوصا مبتدئو اللغة العربية الذين أقيم التدريس وأنا الذي أقترح على قرائته إذا لم أبين الصواب.

كلما تَلَوْتُ النصوص عند التدريس أو المذاكرة أو عند المشاركة نصوصا فيه أخطاء، سرمدا صححتها وصوبتها مرة بعد مرة. فخطر ببالي "لِمَ لَمْ أُحصّل شيئا كي لا أكرر كثيرا ما أملُّه وأوفر تماما للطلاب والأصدقاء والباحثين والقراء مواضع صححت حينما وصلت إليها ولا ينفك عليهم ما وجهتها؟".

ولله الحمد كله حمدا كثيرا على نعمه في إتمام ما آمل تحققه كما ترى الآن.

ويمتاز هذا التحقيق عما انتشر في تنوع مواضع إما النسخ من الأصل وإما الترجمة إلى اللغة الأخرى وإما تحقيق آخر أني قارنت بين ما هو في الأصل وهو في الموقع

---

[2] أرجع هنا : https://www.youtube.com/watch?v=7ncr4E4h0Yg

الرسمي وبين ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف لأصدر التحقيق الجواد في عرض تصنيف الشيخ المناسب على المضامن المقبولة للقراء الكرام.

فينبغى لي أن أُعْلِمَ للقراء الكرام منهج تحقيقي لهذا التصنيف من أجل اختلاف طريقي من المحققين الآخرين. أولا، وضعت الحركات في كل كلمة لأن أرى منافع لتدريس اللغة العربية تطبيقيا بقراءة الكتاب أو الرسالة أو المقالة أو ما قدم هنا في الإعراب النحوي دون تدريس موضوع هذا التصنيف. ثانيا، أُخرِّج الأحاديث فيها إيجازا نحو أن يكفي بي ذاكرا مصدرا واحدا، لا تفصيلا كما عمل المحققون آخرون بأني أرى أن الطلاب والأصدقاء والباحثين والقراء إنما أرادوا العلم إما بأن كان هذا النقل له أصل وإما العكس وهذا ما هو أهم مطالبهم في النقل. وكفى بي أن وفيت حقا أساسيا والأمر بعد ذلك إلى القراء الحكيم.

ثالثا، إذا خرّجت الحديث أو ذكرت المصدر لقول الرجل فيه ولم أبين درجته، لا يلزم صحيح عندي. ارجع النظر إلى الثاني في ما عملت في التخريج. رابعا، كل آية القرآن ذكرت له اسم سورته ورقم آيته. والخامس، إذا تبين خطأ في كلمة في حركته وتهجئته وغيرهما، بينته بالمقارنة بين ما هو في الأصل وبين ما هو نص أقدم تصحيحه وبين ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف رحمهما الله تبارك وتعالى.

أسأل الله أن يجعل هذا التحقيق مفيدا للقراء والذين ينتفع بتحقيقي هذا وأن يرفع قيمته للمرجع والعمل العلمي وأن يسيل رحمته وبركاته وثوابه الجارين إلي يوم القيامة

وأن يقعدني مع المخلصين وخادمين لله تعالي في الدين والعلم. آمين يا رب العالمين.

والآخر أني أجزت بهذا الكتاب جميعَ من قرأه وسمع قراءته ودرسه ودرَّسه وذاكره بكل حرف فيه من أوله إلى خاتمه مع تحقيقي هذا راجعا إلى النص العربي الذي نسختُه هنا فلا تصح هذه الإجازة بالرجوعِ إلى غير ما نسختُ هنا كالرجوعِ إلى النص في موقع شبكة أو كتاب آخر أو بالرجوعِ إلى النص غير العربي كالنص المترجم. انتبه أيها الذي يرغب فيه!

فأرويه عن أكرم بن عبد الوهاب الموصلي، عن المؤلف رحمة الله عليه.

قال الشيخ عبد الكريم زيدان :

١) الْإِيمَانُ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ جَانِبٌ مُهِمٌّ جِدًّا مِنْ جَوَانِبِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. وَلَهُ أَثَرٌ بَالِغٌ فِي سُلُوكِ الْفَرْدِ وتَصَرُّفَاتِهِ وَمَوْقِفِهِ مِنَ الْوَاقِعِ وَالْأَحْدَاثِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الإِيمَانُ قَائِمًا عَلَى الْمَعْنَى الصَّحِيحِ لِلْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ. فَأَيْنَ نَجِدُ هَذَا الْمَعْنَى الصَّحِيحَ؟ وَالْجَوَابُ نَجِدُهُ فِي الْمَصْدَرِ الْوَحِيدِ لِمَعْرِفَةِ جَمِيعِ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمِنْهَا مَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ. وَهَذَا الْمَصْدَرُ هُوَ الْوَحْيُ الْإِلَهِيُّ الْمُتَمَثِّلُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ فَقَطْ. فَلَا يَجُوزُ مُطْلَقًا الْاسْتِعَاضَةُ عَنْ هَذَا الْمَصْدَرِ وَلَا إِشْرَاكُ غَيْرِهِ فِيهِ.

٢) وَوَحْدَةُ الْمَصْدَرِ فِي مَعْرِفَةِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَصْلٌ مُهِمٌّ جِدًّا وَخَطِيرٌ لِلّغَايَةِ يَجِبُ التَّسْلِيمُ بِهِ وَاعْتِمَادُهُ فِي بَحْثِ أَيِّ مَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَعَدَمُ إِغْفَالِهِ عِنْدَ تَقْيِيمِ مَا قِيلَ أَوْ يُقَالُ فِي هَذَا الْمَجَالِ. وَبِهَذَا نَسْلَمُ بِإِذْنِ اللهِ مِنَ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ.

٣) وَأَسَاسُ هَذَا الأَصْلِ وَاضِحٌ وَمَعْرُوفٌ يُسَلِّمُ بِهِ كُلُّ مُسْلِمٍ فَلَا حَاجَةَ لِسَرْدِ الْأَدِلَّةِ عَلَيَهِ. وَلَكِنْ مَعَ وُضُوحِهِ وَالتَّسْلِيمِ بِهِ فَقَدْ حَادَ عَنْهُ مَنْ حَادَ غَافِلًا عَنْ حَيْدَتِهِ أَوْ مُبَرِّرًا لَهَا بِمَا لَا يَقْنَعُ وَلَا يُفِيدُ.

٤) اعْتِرَاضٌ وَدَفْعُهُ: وَلَكِنْ قَدْ يُقَالُ هُنَا عَلَى وَجْهِ الْمُعَارَضَةِ أَوِ الاسْتِفْهَامِ: وَمَا مَكَانُ الْعَقْلِ فِي مَجَالِ الْعَقِيدَةِ وَبِالْعَقْلِ عَرَفْنَا اللهَ وَصَدَّقْنَا رَسُولَهُ وَأَقَمْنَا الدَّلَائِلَ عَلَى ذَلِكَ؟ فَهَلْ يَجُوزُ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْطِيلُ الْعَقْلِ أَوْ إِبْعَادُهُ عَنْ هَذَا الْمَجَالِ وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِكُمْ.

٥) وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْعَقْلَ أَسَاسُ التَّكْلِيفِ وَمَنَاطُ الأَهْلِيَّةِ. فَلَا يَتَصَوَّرُ، إِذَنْ، أَنْ نَدْعُوَ إِلَى تَعْطِيلِ الْعَقْلِ أَوْ تَنْحِيَتِهِ عَنْ مَجَالِ الْعَقِيدَةِ. إِنَّمَا[3] الَّذِي نُرِيدُهُ وَنُؤَكِّدُ عَلَيْهِ هُوَ إِيقَافُ الْعَقْلِ عِنْدَ حَدِّهِ وَإِبْقَاؤُهُ فِي نِطَاقِ وَظِيفَتِهِ وَعَدَمُ السَّمَاحِ لَهُ بِالْجُمُوحِ لِأَنَّ الْعَقْلَ إِذَا جَمَحَ وَتَجَاوَزَ الْحَدَّ وَخَرَجَ عَنْ نِطَاقِ وَظِيفَتِهِ، لَمْ يَأْتِنَا إِلَّا بِالْخَيَالِ الْغَائِبِ وَالْوَهْمِ الْكَاذِبِ وَلَا يَصْلُحُ الْوَهَمُ وَلَا الْخَيَالُ أَسَاسًا لِلْمَعْرِفَةِ الصَّحِيحَةِ.

---

[3] في الأصل "أما". وما قرأ قارئ على الشيخ المؤلف هو "إِنَّمَا".

٦) ثُمَّ إِنَّنَا بِدَعْوَتِنَا إِلَى هَذَا الْأَصْلِ، إِنَّمَا نَدْعُو فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ السَّلِيمُ. فَالْعَقْلُ كَمَا قُلْتُمْ وَنَقُولُ دَلَّنَا عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ مُحمَّدٍ ﷺ وَأَنَّهُ رَسُولُ اللهِ حَقًّا. وَمَعْنَى الرَّسُولِ هُوَ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَهُ لِيُبَلِّغَ رِسَالَتَهُ. فَعَلَى الْخَلْقِ، إِذَنْ، تَصْدِيقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ وَالتَّسْلِيمِ لَهُ بِذَلِك عَنْ رِضًا وَاقْتِنَاعٍ وَانْقِيَادٍ. وَمِنْ جُمْلَةِ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ أُمُورُ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَهَذَا يَعْنِي بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْوَحِيدَ لِمَعْرِفَةِ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ هُوَ مَا قُلْنَاهُ: الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ الْمُطَهَّرَةُ، أَيْ الوَحيُ الْإِلَهِيُّ. وَعَلَى هَذَا، فَأَيَّةُ[4] مُعَارَضَةٍ أَوْ مُنَاقَضَةٍ أَوْ رَدٍّ لِمَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ بِحُجَّةِ مُخَالَفَتِهِ لِلْعَقْلِ يُعْتَبَرُ مُنَاقَضَةً صَرِيحَةً لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ مِنْ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ حَقًّا. فَأَيُّ الْفرِيقَيْنِ أَسْعَدُ بِاعْتِبَارِ الْعَقْلِ وَدِلَالَتِهِ: أَصْحَابُ هَذَا الْاعْتِرَاضِ أَوْ الْاسْتِفْهَامِ أَمْ أَصْحَابُ وَحْدَةِ الْمَصْدَرِ فِي مَعْرِفَةِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟

٧) وَوَظِيفَةُ الْعَقْلِ بَعْدَ أَنْ دَلَّنَا عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ ﷺ هِيَ أَنْ يَفْهَمَ اخْبَارَاتِ الرَّسُولِ ﷺ وَيَعْرِفَ مَعَانِيَهَا كَمَا هِيَ، لَا كَمَا يَتَخَيَّلُهَا فِي حَالَةِ جُمُوحِهِ وَخُرُوجِهِ عَنْ حُدُودِ وَظِيفَتِهِ لِأَنَّ حَدَّ الْمَعْرِفَةِ الصَّحِيحَةِ لِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ أَنْ تَعْرِفَهُ كَمَا[5] هُوَ فِي الْوَاقِعِ، لَا كَمَا تُحِبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ هَذَا الشَّيْءِ. فَهَذِهِ مَعْرِفَةٌ مُتَوَهَّمَةٌ لِشَيْءٍ مُتَوَهَّمٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ وَلَيْسَتْ هِيَ مَعْرِفَةً لِلشَّيْءِ الْمَوْجُودِ فِعْلًا فِي الْخَارِجِ. إِنَّ مَثَلَ الْعَقْلِ فِي الْحَالَتَيْنِ مَثَلُ الْمِصْبَاحِ فِي يَدِكَ يَكْشِفُ لَكَ الْمَوجُودَ لَا الْمَعْدُومَ. فَإِذَا أَرَدْتَ مِنْهُ أَنْ يُرِيَكَ مَا

---

[4] في الأصل "فإن أي معارضة". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "فأية معارضة"

[5] في الأصل "كم" بلا ألف

تُحِبُّ أَنْ يَكُونَ مِمَّا هُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ، لَمْ يَسْتَطِعْ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْوَهْمِ وَالْخَيَالِ[6]. وَهُمَا لَا يَصْلُحَانِ سَبِيلًا لِلْمَعْرِفَةِ الصَّحِيحَةِ.

اعْتِرَاضٌ آخِرُ وَدَفْعُهُ:

٨) وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا عَلَى وَجْهِ الْاعْتِرَاضِ أَوِ الْاسْتِفْهَامِ: وَهَلْ تُرِيدُونَ بِهَذَا الْأَصْلِ – وَحْدَةِ الْمَصْدَرِ – الْإِعْرَاضَ عَنْ نِتَاجِ الْفَلَاسِفَةِ الْقُدَامَى وَالْمُحْدَثِينَ وَعَدَمَ الاسْتِعَانَةِ بِهِمْ فِي مَجَالِ الْعَقِيدَةِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ نَعَمْ، فَهَذَا حَجْرٌ عَلَى الْعُقُولِ وَتَضْيِيقٌ لِسُبُلِ الْمَعْرِفَةِ وَمُخَالَفَةٌ لِنَهْجِ عُلَمَائِنَا الْأَقْدَمِينَ. فَقَدْ تَعَلَّمُوا الْفَلْسَفَةَ الْيُونَانِيَّةَ وَاسْتَدَلُّوا بِهَا وَتَحَاكَمُوا إِلَيْهَا فِي مَجَالِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. فَهَلْ كَانُوا عَلَى ضَلَالٍ أَوْ فِي غَفْلَةٍ عَنْ أَصْلِكُمْ الَّذِي تَقُولُونَ بِهِ الْآنَ؟ وَإِنْ قُلْتُمْ لَا، انْهَدَمَ أَصْلُكُمْ وَتَعَدَّدَتْ مَصَادِرُ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

٩) وَالْجَوَابُ: إِنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ وَصَفَ كِتَابَهُ وَمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ بِأَوْصَافِ الْهِدَايَةِ وَالنُّورِ وَالشِّفَاءِ وَالْحَقِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْصَافِ. فَلَا يَسُوغُ لِأَيِّ أَحَدٍ[7] الْاسْتِعَاضَةُ عِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِهِ فَيَكُونَ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِ: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[8] وَيَكُونَ مَثَلُهُ مَثَلُ الَّذِي يَرْفُضُ الْمَاءَ النَّقِيَّ الْعَذْبَ الزُّلَالَ الصَّافِيَ الْمُقَدَّمَ إِلَيْهِ وَيُؤْثِرُ عَلَيْهِ مَاءَ الْبِرَكِ الرَّاكِدَ الْآسِنَ، وَمَثَلُ مَنْ يَأْبَى السَّيْرَ فِي وَضَحِ النَّهَارِ

---

[6] في القراءة على الشيخ المصنف "التخيل".

[7] في الأصل "حد". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "أحد".

[8] سورة البقرة الآية ٦١

فِي الطَّرِيقِ الْمُعَبَّدِ الْمُسْتَقِيمِ الْمَأْمُونِ وَرَاءَ الْهَادِي الْخَبِيرِ الْأَمِينِ وَيَفْضُلُ عَلَيْهِ السَّيْرُ وَرَاءَ أَعْمَى أَوْ أَعْشَى يَسِيرُ فِي وَحْشَةِ اللَّيْلِ وَظُلُمَتِهِ الْحَالِكَةِ فِي غَابَةٍ كَثِيفَةِ الْأَشْجَارِ مُلْتَفَّةِ الْأَغْصَانِ تَعْوِي فِيهَا السِّبَاعُ وَتَمْلأُ أَرْضُهَا الْأَشْوَاكَ وَالْعَقَارِبَ وَالْحَيَّاتِ وَيَزْعُمُ أَنَّ دَلِيلَهُ الْأَعْمَى أَوْ الْأَعْشَى سَيُوصِلُهُ إِلَى الْمَكَانِ الْمَقْصُودِ بِسَلَامَةٍ وَأَمَانٍ. وَمَثَلُهُ أَيْضًا مَثَلُ الَّذِي يَرْفُضُ عُلُومَ الطِّبِّ الْحَدِيثَةَ وَنَظَرِيَّاتِهِ وَعِلَاجَهُ وَأَدَوَاتَهُ وَيَأْخُذُ بِمَا كَانَ عِنْدَ الْيُونَانِ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالطِّبِّ وَعِلَاجِ الْأَبْدَانِ.

١٠) أَمَّا مَا قُلْتُمْ عَنْ مَنَاهِجِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْقُدَامَى، فَهَذَا قَدْ وَقَعَ[9] فِعْلًا وَلَهُ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ. مِنْهَا رَغْبَةُ بَعْضِهِمْ[10] فِي الرَّدِّ عَلَى مُخَالِفِيهِمْ بِنَفْسِ لُغَتِهِمْ وَأُسْلُوبِهِمْ وَحُجَجِهِمْ وَأَدِلَّتِهِمْ. وَمِنْهَا إِظْهَارُ بَاطِلِ الْفِلَاسِفَةِ وَمَنْ يَحْتَجُّ بِأَقْوَالِهِمْ. وَمَنْ وَقَعَ مِنْهُمْ فِي أَبَاطِيلِ الْفَلَاسِفَةِ أَوْ اسْتِسَاغَهَا أَوْ دَافَعَ عَنْهَا وَاحْتَجَّ بِهَا أَوْ تَحَاكَمَ إِلَيْهَا أَوْ عَارَضَ بِهَا الْحَقَائِقَ فِي مَجَالِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَهَؤُلَاءِ أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ. وَلَكِنَّهُمْ بِالتَّأْكِيدِ لَا يَصْلُحُونَ لَنَا أَسْوَةً حَسَنَةً لِأَنَّ اتِّبَاعَ الْغَيْرِ إِنَّما يَحْسُنُ فِيمَا أَصَابَ فِيهِ هَذَا الْغَيْرُ، لَا فِيمَا أَخْطَأَ فِيهِ وَأَسَاءَ. وَلَا حُجَّةَ مُطْلَقًا لِأَحَدٍ فِي مُتَابَعَةِ غَيْرِهِ فِي خَطَئِهِ الْبَيِّنِ الْمُنَاقِضِ لِمَا عُرِفَ مِنَ الدِّينِ وَإِنْ كَانَ الْمَتْبُوعُ مَعْدُودًا فِي[11] زُمْرَةِ الْعُلَمَاءِ. وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَحَاكَمَ إِلَى شَرْعِ اللهِ، لَا إِلَى الْفَلْسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ

---

[9] في الأصل "واقع". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "قد وقع".

[10] في الأصل "بعظهم"

[11] في الأصل "مِنْ". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "في".

يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[12].

١١) أَمَّا الْحَجْرُ[13] عَلَى الْعُقُولِ وَتَضْيِيقُ سَبِيلِ[14] الْمَعْرِفَةِ، فَهَذِهِ عِبَارَاتٌ خِطَابِيَّةٌ لَا طَائِلَ مِنْ وَرَائِهَا وَلَا تَصْلُحُ فِي هَذَا الْمَقَامِ. فَنَحْنُ لَا نَحْجُرُ عَلَى الْعُقُولِ فِيمَا تُرِيدُ الْاطِّلَاعَ عَلَيْهِ مَا دَامَتْ قَادِرَةً عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا فِيهِ مِنْ حَقٍّ وَبَاطِلٍ وَخَطَأٍ وَصَوَابٍ، وَمَا دَامَتْ لَا يَبْهَرُهَا الْبَاطِلُ الْمُزَخْرَفُ. أَمَّا إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ ذَلِكَ مَعَ جَهْلِهَا بِمَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَمِنَ الْمُجَازَفَةِ فِي الْقَوْلِ وَالتَّغْرِيرِ بِالْغَيْرِ وَعَدَمِ النَّصِيحَةِ فِي الدِّينِ السَّمَاحِ لِأَصْحَابِ هَذِهِ الْعُقُولِ الْعَاجِزَةِ بِالْاطِّلَاعِ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ وَالْاسْتِدْلَالِ بِهِ. فَإِنَّ هَذَا يُوقِعُ فِي جَعْلِ الشَّرِيعَةِ مَحْكُومَةً بِغَيْرِهَا، لَا حَاكِمَةً عَلَيْهِ وَخَادِمَةً لَهُ، لَا مَخْدُومَةً بِهِ. وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

١٢) أَمَّا سُبُلُ الْمَعْرِفَةِ وَالادِّعَاءِ بِتَضْيِيقِهَا، فَهَذَا قَوْلٌ سَاقِطٌ. فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعْرِفَةِ مَصَادِرَ خَاصَّةً بِهَا. فَالْفِيزِيَاءُ مَثَلًا وَالْكِيمِيَاءُ وَسَائِرُ الْعُلُومِ الطَّبِيعِيَّةِ الْأُخْرَى وَكَذَا الْعُلُومُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ لَهَا مَصَادِرُهَا الْخَاصَّةُ بِهَا. فَكَذَلِكَ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَعُلُومِ الدِّينِ[15] بِصُورَةٍ عَامَّةٍ لَهَا مَصَادِرُهَا الْخَاصَّةُ بِهَا. وَهَذِهِ الْمَصَادِرُ – أَيْ

[12] سورة النساء الآية ٦٥

[13] في الأصل "الْحجرَ"

[14] في الأصل "سُبُل". وما قرا قارئ على الشيخ المصنف هو "سبيل".

[15] في الأصل "الدبن"

مَصَادِرُ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ – هِيَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ. فَمِنْ غَيْرِ الْمَقْبُولِ أَصْلًا أَنْ نَلْتَمِسَ مَعْرِفَةَ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ كَالْفَلْسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ مَثَلًا. وَإِذَا[16] كَانَ بَعْضُ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا تُعَجِّبُ الْبَعْضَ وَيَخْشَى التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ فَيَتَسَتَّرُ وَرَاءَ الْفَلْسَفَةِ. فَهَذَا لَا يُفِيدُهُ وَلَا يُعْطِيهِ حَصَانَةً فِي مَسْلَكِهِ الْبَاطِلِ هَذَا.

١٣) وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُفَصِّلْ أُمُورَ الْعَقِيدَةِ. فَالرُّجُوعُ إِلَى الْفَلْسَفَةِ ضَرُورِيٌّ لِمَعْرِفَةِ التَّفَاصِيلِ. وَهَذَا الْقَوْلُ بَاطِلٌ أَيْضًا وَتَمْوِيهٌ لِأَنَّ أُمُورَ الْعَقِيدَةِ مِنْ أَهَمِّ مَطَالِبِ الدِّينِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ﷺ. فَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ فِي الْعَقْلِ السَّلِيمِ أَنْ يَغْفُلَ الشَّارِعُ عَنْ بَيَانِ[17] هَذَا الْمَطْلَبِ الْمُهِمِّ وَلَا يُبَيِّنَهُ لَنَا بِالتَّفْصِيلِ اللَّازِمِ وَيُحِيلَنَا إِلَى غَيْرِهِ فِي مَعْرِفَتِهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي بَيَّنَ لَنَا نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ وَكَيْفِيَّةَ الْاسْتِنْجَاءِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ فُرُوعِ الدِّينِ وَجُزْئِيَّاتِهِ[18]. وَحَيْثُ أَنَّ الشَّارِعَ قَدْ[19] بَيَّنَ لَنَا مَعَانِيَ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى أَحْسَنِ وُجُوهِ الْبَيَانِ وَأَكْمَلِهِ. فَمِنْ بَابِ تَقْرِيرِ الْوَاقِعِ أَنْ نَقُولَ أَنَّ مَصْدَرَ مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ هُوَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ. إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْاسْتِعَانَةِ بِمَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ السَّلِيمُ مِنْ دَلَائِلَ عَلَى بَعْضِ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَمَا فِي إِدْرَاكِهِ أَنَّ الْإِعَادَةَ أَسْهَلُ مِنَ الْابْتِدَاءِ. فَالْوَاقِعُ أَنَّ الشَّرْعَ يَعْتَرِفُ

---

[16] في الأصل "وَإِنْ". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "وَإِذَا".

[17] في الأصل سقط "بيان". وهذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف

[18] في الأصل "وجزيئياته"

[19] في الأصل سفط "قَدْ". وهذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف

بِهَذِهِ الدَّلَائِلِ وَيُشِيرُ إِلَيْهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[20]. فَفِي هَذِهِ الآيَةِ الْكَرِيمَةِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ مِنْ أَنَّ الْإِعَادَةَ أَسْهَلُ مِنَ الْابْتِدَاءِ.

وَكَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مَا قُلْنَاهُ مِنَ الْاسْتِعَانَةِ بِأَقْوَالِ الْحُكَمَاءِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي قَالُوهَا بَعْدَ طُولِ تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ وَتُؤَكِّدُ مَعَانِيَ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَمَا فِي أَقْوَالِ بَعْضِهِمْ[21] فِي اسْتِحَالَةِ قِدَمِ الْعَالَمِ وَكَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مَا قُلْنَاهُ مِنَ الْاسْتِعَانَةِ بِالْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالْفِيزِيَاءِ وَالْكِيمِيَاءِ وَغَيْرِهَا الَّتِي تُبَيِّنُ لَنَا عَجَائِبَ الْمَخْلُوقَاتِ وَدِقَّةَ تَرْكِيبِهَا وَخَلْقِهَا وَدِقَّةَ النَّوَامِيسِ الَّتِي تَحْكُمُهَا. وَكَذَلِكَ الْعُلُومُ الْفَلَكِيَّةُ وَعَجَائِبُ الْأَجْرَامِ السَّمَاوِيَّةِ. فَهَذِهِ الْعُلُومُ يَجُوزُ أَوْ يُنْدَبُ أَوْ يَجِبُ وُجُوبًا كِفَائِيًّا الْاسْتِعَانَةُ بِهَا فِي مَقَامِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَبَيَانِ عَظَمَةِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ. وَقَدْ أَشَارَ الْقُرْآنُ إِلَى ذَلِكَ وَدَلَّنَا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَمَرَنَا بِالتَّفَكُّرِ فِي السَّمَوَاتِ وَالْارْضِ وَمَا يَخْلُقُ فِيهِنَّ وَبَيْنَهُنَّ وَالنَّظَرِ فِي ذَلِكَ. وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ تَحَقِّقُ هَذَا النَّظَرَ وَالتَّفَكُّرَ عَلَى نَحْوٍ وَاسِعٍ يُؤَدِّي حَتْمًا إِلَى تَعْمِيقِ مَعَانِي الْايمَانِ بِاللهِ.

وَلَكِنْ مَعَ هَذَا كُلُّهُ، لَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ دِلَالَاتِ الْعَقْلِ أَوْ أَقْوَالَ الْحُكَمَاءِ أَوِ الْعُلُومَ الطِّبِّيَّةَ مَصَادِرُ مُسْتَقِلَّةٌ لِمَعْرِفَةِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَلَا أَنَّهَا مُجْتَمِعَةٌ أَوْ مُنْفَرِدَةٌ تَصْلُحُ

---

[20] سورة يس الأية ٧٨-٧٩

[21] في الأصل "بعظهم"

لِمُعَارَضَةِ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ أَوْ جعَلَهَا حَاكِمَةٌ عَلَى هَذِهِ الْعَقِيدَةِ أَوْ عَلَى دِلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا وَتَفْصِيلِهِ لَهَا.

١٤) اعْتِرَاضٌ آخَرُ وَدَفْعُهُ: وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِرَاضِ أَوِ الْاسْتِفْهَامِ أَنَّ نُصُوصَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ تَحْتَمِلُ مَعَانِي كَثِيرَةً مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى وُقُوعِ الْاخْتِلَافِ فِي مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْاخْتِلَافُ فِعْلًا مِمَّا حَمَلَ الْمُخْتَلِفِينَ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى أَقْوَالِ الْفَلَاسِفَةِ لِمَعْرِفَةِ الْمَعْنَى الْمَطْلُوبِ. فَكَيْفَ يَصِحُّ إِذَنْ قَوْلُكُمْ بِوَحْدَةِ مَصْدَرِ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟

١٥) وَالْجَوَابُ: صَحِيحٌ أَنَّ بَعْضَ نُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَلَيْسَ كُلَّهَا، يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنًى. وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُبَيِّنْ لَنَا الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ لِأَنَّ الادِّعَاءَ بِهَذَا يُنَاقِضُ وَصْفَ الْقُرْآنِ بِالْمُبِينِ وَيُخَالِفُ قَوْلَ قِيَامِ الرَّسُولِ ﷺ بِالْبَلَاغِ الْمُبِينِ وَيُخَالِفُ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[22] وَيُخَالِفُ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[23] لِأَنَّ التَّدَبُّرَ لَا يَكُونُ مَعَ انْغِلَاقِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ مِنَ النُّصُوصِ الْمُحْتَمِلَةِ لِأَكْثَرَ مِنْ مَعْنًى. وَعَلَى هَذَا فَإِنَّنَا نَقُولُ وَاثِقِينَ مُتَيَقِّنِينَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى بَيَّنَ لَنَا الْمَعَانِي الْمَقْصُودَةَ مِنْ نُصُوصِ الْقُرْآنِ إِمَّا فِي الْقُرْآنِ نَفْسِهِ وَإِمَّا فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى كَمَا قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: «مَا أَنْزَلَ اللهُ آيَةً

---

[22] سورة النحل الآية ٤٤

[23] سورة محمد الآية ٢٤

إِلَّا وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ مَا أَرَادَ اللهُ بِهَا»[24]. وَلَا يُمْكِنُ تَحْصِيلُ هَذَا الْعِلْمِ إِلَّا بِبَيَانٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ.

١٦) وَحُصُولُ الْخِلَافِ فِي بَعْضِ هَذِهِ النُّصُوصِ بِالرَّغْمِ مِنْ بَيَانِ الشَّرْعِ لَهَا كَمَا قُلْنَا، لَا يَسْتَدْعِي الرُّجُوعَ إِلَى أَقْوَالِ الْفَلَاسِفَةِ لِمَعْرِفَةِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ. وَإِنَّمَا يُوجِبُ الرُّجُوعَ[25] إِلَى بَيَانِ الرَّسُولِ لِتَحْكِيمِهِ فِي أَمْرِ هَذَا الْخِلَافِ. قَالَ تَعَالَى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[26]. وَمِمَّا يُعِينُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ الرُّجُوعُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ الْكِرَامِ فِي أُمُورِ الْعَقِيدَةِ وَمَا فَهِمُوهُ مِنْ نُصُوصِهَا لِأَنَّهُمْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَعْرَفُ مِنْ غَيْرِهِمْ بِهَذِهِ الْمَعَانِي لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ. مِنْهَا أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ لُغَةَ الْقُرْآنِ مَعْرِفَةَ فِطْرَةٍ وَسَلِيقَةٍ، لَا مَعْرِفَةَ تَكَلُّفٍ وَتَعَلُّمٍ. وَمِنْهَا أَنَّهُمْ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ وَعَرَفُوا أَسْبَابَ النُّزُولِ. وَمِنْهَا أَنَّهُمْ صَحِبُوا الرَّسُولَ ﷺ فَعَرَفُوا مَضَامِينَ كَلَامِهِ وَإِخْبَارَاتِهِ بِالْقَرَائِنِ الَّتِي حُفَّتْ بِهَا وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْهَا. وَمِنْهَا مَا عُرِفُوا بِهِ مِنْ حِدَّةِ الذِّهْنِ وَصِفَاءِ النَّفْسِ وَعَمْقِ الْإِيمَانِ. وَهَذَا مِمَّا يُسَاعِدُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ. وَمِنْهَا حِرْصُهُمْ عَلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَاسِيَّمَا أُمُورِ الْعَقِيدَةِ الَّتِي هِيَ أَهَمُّ مَطَالِبِ الدِّينِ. قَالَ مُجَاهِدٌ:

---

[24] درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية

[25] في الأصل "إنما بالرجوع", ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "إنما يوجب الرجوع".

[26] سورة التساء الآية ٦٤

«عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ. أَقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ[27] آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا[28]»[29]. وَلَوْ قَدَّرْنَا جَهْلَهُمْ بِبَعْضِ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لَسَأَلُوا عَنْهَا الرَّسُولَ ﷺ إِذْ لَا يُعْقَلُ أَنْ يَسْأَلُوهُ عَنْ جَوَازِ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ مَثَلًا وَلَا يَسْأَلُوهُ عَنْ مَعَانِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي يَجْهَلُونَهَا مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهَا أَسَاسُ الدِّينِ وَأَهَمُّ مَطَالِبِهِ.

١٧) مَعْنَى الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ

وَبَعْدَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ الْوَجِيزَةِ، نَسْأَلُ هُنَا، مَا الْمَقْصُودُ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ؟ وَالْجَوَابُ بِإِيجَازٍ الْمَقْصُودِ هُوَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى سَبَقَ عِلْمُهُ بِكُلِّ مَخْلُوقٍ وَشَاءَ وُجُودَهُ وَأَوْجَدَهُ وَفْقَ مَا قَدَّرَهُ لَهُ وَشَاءَ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ بَعْدَ وُجُودِهِ لَا يَخْرُجُ عِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ لَا أَفْعَالُ الْإِنْسَانِ وَلَا غَيْرُهَا سَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ خَيْرًا أَوْ شَرًّا طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَّةً كَمَا لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ مَا يُصِيبُ الإِنْسَانَ وَمَا يَقَعُ فِي الْكَوْنِ مِنْ أَحْدَاثٍ. وَبِهَذَا كُلُّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ وَبِهِ يَتَحَقَّقُ الْإِيمَانُ الشَّرْعِيُّ الْمَطْلُوبُ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ الْقُرْآنُ وَجَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ الْمُطَهَّرَةُ.

الْأُصُولُ الْقَطْعِيَّةُ فِي الْقَضَاءِ وِالْقَدَرِ

١٨) وَمَا قُلْنَا مِنْ مَعْنًى مُوجِزٍ لِلْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ يَقُومُ عَلَى أُصُولٍ قَطْعِيَّةٍ يَقِينِيَّةٍ تَقُومُ عَلَيْهَا

[27] في الأصل سقط "كل". هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف

[28] في الأصل "عنه". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "عنها".

[29] تفسير الطبري

مَعَانِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَذِهِ الْمَعَانِي وَنَذْكُرُ فِيمَا يَلِي هَذِهِ الْأُصُولَ مَعَ إِيرَادِ لِبَعْضِ أَدِلَّتِهَا بِإِيجَازٍ.

أَوَّلًا: سَبْقُ عِلْمِ اللهِ بِالْأَشْيَاءِ

١٩) فَقَدْ سَبَقَ عِلْمُ اللهِ تَعَالَى بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ وُجُودِهَا وَعَلِمَ مَا سَيَحْدُثُ لَهَا بَعْدَ وُجُودِهَا وَمَا يَصْدُرُ عَنْهَا وَمَا يُصِيبُهَا. وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ بَدَاهَةُ عِلْمِهِ تَعَالَى بِالْإِنْسَانِ وَمَا يَصْدُرُ عَنْهُ وَمَا يَحْدُثُ لَهُ. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ نُصُوصٌ كَثِيرَةٌ جِدًّا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[30] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[31] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾[32] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾[33].

٢٠) وَعِلْمُ اللهِ تَعَالَى يَتَنَاوَلُ أَيْضًا مَا لَمْ يَكُنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ. قَالَ تَعَالَى ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ .

---

[30] سورة الأنفال الآية ٥٧

[31] سورة آل عمران الآية ١١٩

[32] سورة فاطر الآية ١١

[33] سورة الأنعام الآية ٥٩

ثَانِياً: اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ

٢١) وَالْأَصْلُ الثَّانِي أَنَّ اللهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الْمُتَفَرِّدُ بِالْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ. فَهُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ. فَمَا مِنْ شَيْءٍ وُجِدَ بَعْدَ أَنْ لَم يَكُنْ مَوْجُودًا إِلَّا وَاللهُ خَالِقُهُ. وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ بَدَاهَةُ أَفْعَالِ الْإِنْسَانِ مِنْ طَاعَاتٍ وَمَعَاصٍ وَخَيْرٍ وَشَرٍّ. فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ كَانَتْ مَعْدُومَةً، ثُمَّ وُجِدَتْ. فَلَا بُدَّ أَنْ تَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[34]. وَمَنِ اسْتَثْنَى مِنْ هَذَا الْعُمُومِ شَيْئًا، فَقَدْ أَثْبَتَ مَعَ اللهِ خَالِقًا آخَرَ. وَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ نُصُوصُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾[35] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾[36] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾[37]. وَهُنَاكَ نُصُوصٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ تَصْرَحُ بِعُمُومِ خَالِقِيَّةِ اللهِ تَعَالَى لِلْأَشْيَاءِ. فَمَنْ أَخْرَجَ مِنْهَا شَيْئًا، فَقَدْ أَثْبَتَ لِلَّهِ شَرِيكًا فِي الْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ كَمَا قُلْنَا.

٢٢) وَخَلْقُ اللهِ تَعَالَى لِلْأَشْيَاءِ يَكُونَ وَفْقَ مَا قَدَّرَهُ اللهُ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ مَقَادِيرَ. قَالَ تَعَالَى ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾[38] وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ

---

[34] سورة الزمر الآية ٦٢

[35] سورة غافر الآية ٦٢

[36] سورة الفرقان الآية ٢

[37] سورة النور الآية ٤٥

[38] سورة الفرقان الآية ٢

الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»[39] وَالْمَقَادِيرُ الَّتِي قَدَّرَهَا اللهُ تَعَالَى لِلْأَشْيَاءِ الَّتِي خَلَقَهَا وَيَخْلُقُهَا تَعْنِي صِفَاتِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَمُقَوِّمَاتِهَا وَمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ حَيْثُ الْجِنْسُ وَالنَّوْعُ وَالْآحَادُ وَمِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِهَا وَشَكْلِهَا وَلَوْنِهَا وَحَجْمِهَا وَأَجْزَائِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ثَالِثًا: عُمُومُ مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى

٢٣) وَالْأَصْلُ الثَّالِثُ عُمُومُ مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى. فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ فِي الْكَوْنِ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى، أَيْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى شَاءَ وُقُوعَ مَا وَقَعَ وَلَمْ يَشَأْ وُقُوعَ مَا لَمْ يَقَعْ. لَا[40] يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ شَيْءٌ لَا أَفْعَالُ إِنْسَانٍ وَلَا غَيْرُهَا. فَمَا شَاءَ اللهُ، كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ، لَمْ يَكُنْ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ نُصُوصُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا.....﴾[41] قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[42] قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[43] قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[44] قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾[45].

---

[39] صحيح مسلم

[40] في الأصل "فَلَمْ". وما قرأ قارئ على الشيخ المؤلف هة "لا يخرج".

[41] سورة البقرة الآية ٢٥٣

[42] سورة التكوير الآية ٢٩

[43] سورة الأنعام الآية ١١٢

[44] سورة المدثر الآية ٥٦

[45] سورة الأنعام الآية ١٣٧

٢٤) وَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ مَشْيئَةِ اللهِ تَعَالَى الْهِدَايَةُ وَالضَّلَالُ وَالْإِيمَانُ وَالشِّرْكُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّه لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَن مِنْ الْجَاهِلِينَ﴾[46] وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾[47] وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[48] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[49] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[50] وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾[51] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[52] إِلَى نُصُوصٍ كَثِيرَةٍ بِهَذَا الْمَعْنَى.

٢٥) كَمَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ مَشْيئَتِهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ الْعَامَّةِ مَا يُصِيبُ الْإِنْسَانَ مِنْ مَصَائِبِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾[53] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿مَا

---

[46] سورة الأنعام الآية ٣٥

[47] سورة الأنعام الآية ١٠٧

[48] سورة النحل الآية ٩٣

[49] سورة يونس الآية ٩٩

[50] سورة السجدة الآية ١٣

[51] سورة الأنعام الآية ١١١

[52] سورة يونس الآية ١٠٠

[53] سورة التورة الآية ٥١

أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾[54] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾[55].

رَابِعًا: مَسْؤُولِيَّةُ الْإِنْسَانِ عَنْ أَفْعَالِهِ

٢٦) وَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَالِقُ الْأَشْيَاءِ وَمِنْهَا أَفْعَالُ الْإِنْسَانِ، وَأَنَّ مَا شَاءَ، كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ، لَمْ يَكُنْ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَسْؤُولٌ عَنْ أَفْعَالِهِ وَيُجْزِي عَلَيْهَا بِالثَّوَابِ أَوِ الْعِقَابِ. وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الرَّابِعُ. وَهَذَا الْأَصْلُ مَعْرُوفٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ. فَمِنْ أُصُولِ الْإِيمَانِ: الْإِيمَانُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ حَيْثُ يَصِيرُ النَّاسُ بَعْدَ حِسَابِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. فَلَا حَاجَةَ لِسَرْدِ الْأَدِلَّةِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ وَجُزْئِيَّاتِهِ[56] وَمَسَائِلِهِ. فَإِنَّهَا مَعْرُوفَةٌ حَتَّى مِنْ قِبَلِ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَصِغَارِ الْمُتَعَلِّمِينَ.

خَامِسًا: اسْتِحَالَةُ الظُّلْمِ عَلَى اللهِ تَعَالَى

٢٧) وَالْأَصْلُ الْخَامِسُ اسْتِحَالَةُ الظُّلْمِ عَلَى اللهِ تَعَالَى فَإِنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الظُّلْمِ. وَكُلُّ أَفْعَالِهِ عَدْلٌ وَرَحْمَةٌ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[57] وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ

---

[54] سورة الحديد الآية ٢٢

[55] سورة النساء الآية ٧٨

[56] في الأصل " وجزيئاته"

[57] سورة فصلت الآية ٤٦

وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[58] وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[59] وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[60].

سَادِسًا: لَا حُجَّةَ لِأَحَدٍ بِالْقَدَرِ

٢٨) وَالْقَدَرُ لَا يَصْلُحُ حُجَّةٌ لِأَحَدٍ لِدَفْعِ الْمَسْؤُولِيَّةِ عَنْ نَفْسِهِ. قَالَ تَعَالَى ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ۖ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[61]. وَالْوَاقِعُ أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ مَفْهُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَدَرُ حُجَّةً لِأَحَدٍ، لَمَا عَذَّبَ اللهُ أَحَدًا وَحَيْثُ أَنَّ الْجَزَاءَ ثَابِتٌ وَالْعَذَابُ حَاصِلٌ لِلْكَافِرِينَ بِنَاءً عَلَى مَسْؤُولِيَّاتِهِمْ عَنْ أَفْعَالِهِمْ كَمَا بَيَّنَّا فِي الْأَصْلِ الْخَامِسِ. فَإِنَّ الْاحْتِجَاجَ بِالْقَدَرِ لِرَفْعِ الْمَسْؤُولِيَّةِ وَبِالتَّالِي لِرَفْعِ الْجَزَاءِ احْتِجَاجٌ بَاطِلٌ وَسَاقِطٌ.

سَابِعًا: لَا يُسْأَلُ عَمَّا[62] يَفْعَلُ

٢٩) وَالْأَصْلُ السَّابِعُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَعَمَّا يَخْلُقُهُ وَعَمَّا يَشَاءُ وُجُودَهُ سُؤَالَ اعْتِرَاضٍ وَمُحَاسَبَةٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ

---

[58] سورة النحل الآية ١١٨

[59] سورة الكهف الآية ٤٩

[60] سورة هود الآية ١٠١

[61] سورة الأنعام الآية ١٤٩

[62] في الأصل "عمًا"

يُسْأَلُونَ﴾[63]. وَهَذَا الْأَصْلُ فِي الْحَقِيقَةِ وَاضِحٌ وَمَفْهُومٌ لِأَنَّ مَنْ يَسْأَلُ غَيْرُهُ سُؤَالَ اعْتِرَاضٍ وَمُحَاسَبَةٍ إِنَّمَا يَسْأَلُهُ لِكَوْنِهِ مُشْرِفًا عَلَى الْمَسْؤُولِ أَوْ آمِرٌ لَهُ أَوْ لِكَوْنِ الْمَسْؤُولِ جَاهِلًا أَوْ مُقَصِّرًا أَوْ مُتَصَرِّفًا فِيمَا لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ. وَكُلُّ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الْمُبَرِّرَةِ لِسُؤَالِ الْاعْتِرَاضِ وَالْمُحَاسَبَةِ مَعْدُومَةٌ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى. فَاللهُ تَعَالَى هُوَ الْعَالِمُ الْحَكِيمُ الَّذِي يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ وَالتَّقْصِيرُ. فَهُوَ يُدَبِّرُ أُمُورَ الْخَلْقِ بِحِكْمَتِهِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ أَبَدًا الْإِحَاطَةُ بِهَا، بَلْ لَا يُعْرَفُ مِنْهَا إِلَّا الْقَلِيلُ حَتَّى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ الْمُقَرِّبِينَ خَفِيَتْ عَلَيْهِمْ حِكْمَةُ اللهِ فِي خَلْقِ الْإِنْسَانِ وَإِعْطَائِهِ الْخِلَافَةِ فِي الْأَرْضِ. قَالَ تَعَالَى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[64].

وَاللهُ تَعَالَى رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ. وَكُلُّ مَا عَدَاهُ فَهُوَ خَاضِعٌ إِلَيْهِ نَافِذٌ فِيهِ أَمْرَهُ. فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى تَحْتَ إِشْرَافِ أَحَدٍ أَوْ مُرَاقَبَةِ أَحَدٍ أَوْ يكون أَحَدٌ آمِرًا لِلَّهِ[65] أَوْ ذُا[66] سُلْطَانٍ عَلَيْهِ. تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

---

[63] سورة الأنبياء الآية ٢٣

[64] سورة البقرة الآية ٣٠

[65] في الأصل "مراقبة أحد أو أمرا لله". سقط فيه "أو يكون أحد" وأخطأ "أمرا لله". ونص "أو يكون آمرا لله" هو ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

[66] في الأصل "ذو".

وَاللهُ تَعَالَى خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَمَالِكُهُ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ. فَمَا يَجْرِيهِ فِي الْعَالَمِ أَوْ يَتَصَرَّفُ فِيهِ، إِنَّمَا هُوَ تَصَرُّفُ مِنْهُ تَعَالَى فِيمَا يَمْلِكُهُ. وَإِذَا كَانَ الْحَالُ كَمَا ذَكَرْنَا، اسْتِحَالَ أَنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ سُؤَالَ اعْتِرَاضٍ وَمُحَاسَبَةٍ.

ثَامِنًا: رَبْطُ الْأَسْبَابِ بِالْمُسَبِّبَاتِ

٣٠) وَالْأَصْلُ الثَّامِنُ أَنَّ مَا قَدَّرَهُ اللهُ وَقَضَاهُ مِنْ أَفْعَالِ الْإِنْسَانِ وَأَحْوَالِهِ إِنَّمَا قَدَّرَهُ بِأَسْبَابٍ. وَرَبْطُ الْأَسْبَابِ بِالْمُسَبِّبَاتِ سُنَّةٌ إِلَهِيَّةٌ فِي جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ. فَهِيَ قَانُونٌ عَامٌّ شَامِلٌ لَهَا وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ شَيْءٌ إِلَّا بِسَبَبٍ.

وَقَدْ أَشَارَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ إِلَى هَذَا الْقَانُونِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ. مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[67]. فَإِنْزَالُ الْمَاءِ سَبَبٌ لِإِحْيَاءِ الْأَرْضِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾[68]. فَمَا يَخْلُقُهُ اللهُ تَعَالَى مَنْ أَشْيَاءَ إِنَّمَا يَخْلُقُهُ بِأَسْبَابٍ هُوَ قَدَّرَهَا. فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَالَقُ[69] السَّبَبِ وْالْمُسَبَّبِ. وَقَالَ تَعَالَى ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾[70]. فَالْقِتَالُ سَبَبُ

[67] سورة البقرة الآية ١٦٤

[68] سورة الأعراف الآية ٥٧

[69] في الأصل "خلق". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "خَالِقُ".

[70] سورة التوبة الآية ١٤

نُزُولِ عَذَابِ اللهِ عَلَيْهِمْ. وَقَالَ تَعَالَى ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ﴾[71] وَقَالَ تَعَالَى ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[72] فَالْعَمَلُ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَهَكَذَا.

إِلَّا أَنَّ مِنَ الْأَسْبَابِ مَا يَعْرِفُهُ كُلُّ إِنْسَانٍ بِفِطْرَتِهِ. مِثْلُ الْوَطْءِ سَبَبُ الْوَلَدِ وَإِلْقَاءِ الْبَذْرِ سَبَبٌ لِلزَّرْعِ وَالْأَكْلِ سَبَبٌ لِلشِّبَعِ وَشُرْبِ[73] الْمَاءِ سَبَبٌ لَلرِّيِّ. وَمِنَ الْأَسْبَابِ مَا يُجَادِلُ فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ. مِثْلُ اتِّبَاعِ شَرْعِ اللهِ سَبَبٌ لِلسَّعَادَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَالْخُرُوجِ عَلَى هَذَا الشَّرْعِ سَبَبٌ لَلشَّقَاوَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَالدُّعَاءِ سَبَبٌ لِدَفْعِ الْمَكْرُوهِ وَنَوَالِ الْمَطْلُوبِ.

وَمِنَ الْأَسْبَابِ مَا يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِثْلُ أَسْبَابِ الْأَحْدَاثِ الاجْتِمَاعِيَّةِ وَمَا يُصِيبُ الْأُمَمَ مِنْ عَزٍّ وَذِلٍّ وَتَقَدُّمٍ وَتَأَخُّرٍ وَرَخَاءٍ[74] وَشِدَّةٍ وَهَزِيمَةٍ وَانْتِصَارٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَهَذِهِ الْأَحْدَاثُ لَهَا أَسْبَابُهَا الَّتِي تَسْتَدْعِي هَذِهِ النَّتَائِجَ وَلَا يُمْكِنُ تَخَلُّفُ هَذِهِ النَّتَائِجِ إِذَا انْعَقَدَتْ أَسْبَابُهَا. فَهِيَ كَالْأَحْدَاثِ الطِّبِيعِيَّةِ[75] مِنْ انْجِمَادِ الْمَاءِ وَغَلَيَانِهِ وَنُزُولِ الْمَطَرِ. فَهَذِهِ أَحْدَاثٌ لَهَا أَسْبَابُهَا الَّتِي قَدَّرَهَا اللهُ تَعَالَى[76]. فَمَتَى تَحَقَّقَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ، تَحَقَّقَتْ هَذِهِ الْأَحْدَاثُ. وَكُلُّ الْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَحْدَاثِ الاجْتِمَاعِيَّةِ أَنَّ

---

[71] سورة المائدة الآية

[72] سورة النحل الآية ٣٢

[73] في الأصل "شِرْبُ"

[74] سقط "وَرَخَاءٍ" في الأصل. هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

[75] سقط "الطبيعية" في الأصل. هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

[76] سقط في الأصل "تعالى". هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

الْأُولَى أَسْبَابُهَا مُنْضَبِطَةٌ وَيُمْكِنُ مَعْرِفَةُ حُصُولِ أَكْثَرِهَا إِذَا عُرِفَتْ أَسْبَابُهَا. أَمَّا الثَّانِيَةُ، أَيْ الْأَحْدَاثُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ، فَإِنَّ أَسْبَابَهَا كَثِيرَةٌ جِدًّا وَمُتَشَابِكَةٌ وَيَصْعُبُ الْجَزْمُ بِوَقْتِ حُصُولِ نَتَائِجِهَا وَأَنْ أَمْكَنَ الْجَزْمُ بِحُصُولِ هَذِهِ النَّتَائِجِ. وَالشَّرْعُ دَلَّنَا عَلَى هَذَا الْقَانُونِ الْعَامِّ قَانُونِ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ فِي نُصُوصٍ كَثِيرَةٍ لَيْسَ هُنَا مَحَلُّ الْكَلَامِ عَلَيْهَا.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مَا قَدَّرَهُ اللهُ وَقَضَاهُ إِنَّمَا قَدَّرَهُ اللهُ بِأَسْبَابٍ. فَمَنْ أَرَادَ حُصُولَ نَتِيجَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ مُبَاشَرَةِ السَّبَبِ الْمُفْضِي إِلَيْهَا.

تَاسِعًا: ضَرُورَةُ مُبَاشَرَةِ الْأَسْبَابِ

وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ لَا يُمْنَعُ مِنْ مُبَاشَرَةِ الْأَسْبَابِ وَلَا يَدْعُو إِلَى الْقُعُودِ وَالْكَسَلِ كَمَا يَدَّعِي الْمُسْتَشْرِقُونَ وَالْجُهَّالُ. بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، يَدْعُو إِلَى مُبَاشَرَتِهَا كَمَا سَنُفَصِّلُهُ فِيمَا بَعْدُ. وَيَكْفِي أَنْ نَقُولَ هُنَا أَنَّ مَا قَدَّرَهُ اللهُ تَعَالَى[77] إِنَّمَا قَدَّرَهُ بِأَسْبَابٍ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْأَصْلِ الثَّامِنِ. فَالْأَسْبَابُ وَالْمُسَبَّبَاتِ جَمِيعُهَا مِنْ أَقْدَارِ اللهِ تَعَالَى. فَلَا بُدَّ لَنَا مِنْ مُبَاشَرَتِهَا لِلْحُصُولِ عَلَى مَا رُبِطَ بِهَا مِنْ نَتَائِجَ أَوْ مُسَبَّبَاتٍ.

٣٢) بَلْ إِنَّ الْإِعْرَاضَ عَنْ مُبَاشَرَةِ الْأَسْبَابِ إِعْرَاضٌ عَنْ شَرْعِ اللهِ وَقَدْحٌ فِيهِ وَمُنَاقَضَةٌ لَهُ لِأَنَّ الشَّرْعَ الْإِسْلَامِيَّ جَعَلَ الْإِيمَانَ وَالْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ أَسْبَابًا لِمَا رُبِطَ بِهَا مِنْ نَتَائِجَ كَالسَّعَادَةِ وَالْفَلَاحِ وَرِضْوَانِ اللهِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ كَمَا جَعَلَ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِيَ وَمُخَالَفَةَ الشَّرْعِ أَسْبَابًا لِمَا رُبِطَ بِهَا مِنْ نَتَائِجَ كَالشَّقَاوَةِ وَمَقْتِ اللهِ وَدُخُولِ النَّارِ. فَمَنْ أَعْرَضَ

---

[77] سقط في الأصل "تعالى". هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

عَنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، كَانَ مُنْسَلِخًا مِنَ الدِّينِ وَلَا يَنْفَعُهُ الادِّعَاءُ بِأَنَّ مَا قُدِّرَ لِي فَهُوَ حَاصِلٌ بَاشَرَتُ السَّبَبَ أَوْ لَمْ أُبَاشِرْهُ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى وَعَدَ بِالظَّفَرِ بِأَسْبَابٍ مُعَيَّنَةٍ. فَلَا بُدَّ مِنْ مُبَاشَرَةِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ. وَمَنْ رَامَ الْحُصُولَ عَلَيْهَا بِلَا أَسْبَابِهَا، كَانَ كَمَنْ أَرَادَ الْوَلَدَ بِدُونِ زَوَاجٍ.

٣٣) وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ هُنَا أَنَّ مُبَاشَرَةِ الْأَسْبَابِ لَا يَعْنِي تَعَلَّقَ الْقَلْبِ بِهَا أَوِ الْاعْتِقَادُ بِأَنَّهَا مُفْضِيَةٌ قَطْعًا إِلَى نَتَائِجِهَا. فَلَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا سَبَبٌ يُفْضِي إِلَى مُسَبَّبِهِ بِصُورَةٍ حَتْمِيَّةٍ وَقَطْعِيَّةٍ. بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَضَافُرِ أَسْبَابٍ أُخْرَى وَإِزَالَةِ مَوَانِعَ[78] حَتَّى يُؤَدِّي السَّبَبَ إِلَى نَتِيجَتِهِ. وَلِهَذَا كَانَ الْاعْتِمَادُ الْقَلْبِيُّ فِي حُصُولِ النَّتِيجَةِ عَلَى اللهِ وَحْدَهُ، لَا عَلَى مُبَاشَرَةِ السَّبَبِ كَمَا سَيَأْتِي بيَانِ ذَلِكَ.

اعْتِرَاضٌ وَدَفْعُهُ

٣٤) وَقَدْ يُقَالُ عَلَى وَجْهِ الْاعْتِرَاضِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أُصُولِ أَنَّ أَفْعَالَ الْإِنْسَانِ تَقَعُ بِإِرَادَتِهِ وَمَشْيئَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ. قَالَ تَعَالَى ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[79] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾[80]. فَإِرَادَةُ الْإِنْسَانِ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي إِيجَادِ الْفِعْلِ. وَلِهَذَا فَإِنَّ أَفْعَالَ الْإِنْسَانَ مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهِ وَيُسْأَلُ وَيُجَازَى عَلَيْهَا. قَالَ تَعَالَى ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ

[78] في الأصل "مواتع"

[79] سورة الكهف الآية ٢٩

[80] سورة التكوير الآية ٢٧

نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾[81] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[82] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[83]. وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ أَفْعَالَ الْمَجْنُونِ لَا يُسْأَلُ عَنْهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ مِنْهُ بِإِرَادَةٍ مُعْتَبَرَةٍ. وَعَلَى هَذَا، فَالْقَوْلُ بِأَنَّ أَفْعَالَ الْإِنْسَانِ مَخْلُوقَةً لِلَّهِ وَاقِعَةٌ بِمَشْيئَةِ اللهِ، لَا يَتَّفِقُ. وَهَذِهِ الْحَقَائِقُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

٣٥) وَالْجَوَابُ: عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ فَاعِلٌ لِأَفْعَالِهِ حَقِيقَةً وَلَهُ إِرَادَةٌ وَمَشْيئَةٌ حَقِيقِيَّةً لَا مَجَازًا. وَلَكِنَّ إِرَادَتَهُ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، فَهِيَ سَبَبٌ لِإِيجَادِ فِعْلِ الْإِنْسَانِ. وَاللهُ خَالِقُ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ. وَكَوْنُ الْإِنْسَانِ يَفْعَلُ بِإِرَادَتِهِ لَا يَخْرُجُ فِعْلُهُ مِنْ عُمُومِ خَالِقِيَّةِ اللهِ تَعَالَى لِلْأَشْيَاءِ. فَالسُّفُنُ يَصْنَعُهَا الْإِنْسَانُ بِيَدِهِ وَاللهُ خَالِقُهَا وَخَالِقُ يَدِهِ وَإِرَادَتِهِ. قَالَ تَعَالَى ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾[84]، أَيْ السُّفُنَ. وَالْبُيُوتُ يَصْنَعُهَا الْإِنْسَانُ. وَمَعَ هَذَا، فَاللهُ هُوَ الْخَالِقُ لَهَا. قَالَ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾[85]. فَإِرَادَةُ الْإِنْسَانِ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي إِيجَادِ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا سَبَبٌ. وَلَيْسَ لَهَا تَأْثِيرٌ مِنْ حَيْثُ خَلَقَ الْفِعْلَ ذَاتَهُ وَحُصُولَهُ قَطْعًا. فَلَيْسَ فِي الْوُجُودِ سَبَبٌ تَامٌّ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ وُجُودُ الْفِعْلِ حَتْمًا. وَالشَّارِعُ وَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا يَخْلُقُهُ مِنْ أَفْعَالِ الْإِنْسَانِ بِتَوَسُّطِ إِرَادَتِهِ وَبَيْنَ مَا

---

[81] سورة البقرة الأية ٢٨١

[82] سورة البقرة الآية ٢٨٦

[83] سورة آل عمران الآية ١٨٦

[84] سورة يس الآية ٤٢

[85] سورة النحل الآبة ٨٠

يَخْلُقُهُ بِغَيْرِ تَوَسُّطِ إِرَادَتِهِ كَمَا فِي أَفْعَالِ النَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّفْرِيقَ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ خُرُوجُ أَفْعَالِ الْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ الْمُخْتَارِ مِنْ عُمُومِ خَالِقِيَّةِ اللهِ لِلْأَشْيَاءِ لِأَنَّ هَذَا الْعُمُومَ أَصْلٌ قَطْعِيٌّ لَا يَتَصَوَّرُ خِلَافَهُ وَلَا وُرُودَ الْاسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ. وَاعْتِرَافُنَا بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ لَا يَكُونُ عَلَى حِسَابِ عُمُومِ خَالِقِيَّةِ اللهِ وَلَا عَلَى ثَلَمِ هَذَا الْعُمُومِ بِدُخُولِ الْاسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ. وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ إِرَادَةَ الْإِنْسَانِ مَخْلُوقَةٌ فَهِيَ إِرَادَةٌ تُنَاسِبُ الْمَخْلُوقِ وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ إِرَادَةٍ مُطْلَقَةٍ. بَلْ لَا بُدَّ لَهَا مِنَ الْاسْتِنَادِ إِلَى إِرَادَةِ اللهِ وَمَشْيِئَتِهِ شَأْنُهَا شَأْنُ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ.

اعْتِرَاضٌ آخَرُ وَدَفْعُهُ

٣٦) وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا عَلَى وَجْهِ الْاعْتِرَاضِ: إِذَا شَاءَ اللهُ مِنَ الْإِنْسَانِ الْمَعْصِيَّةَ وَلَمْ يَشَأْ مِنْهُ الطَّاعَةَ، فَلِمَ يُحَاسَبُهُ عَلَيْهَا؟ وَلِمَ لَمْ يَشَأْ مِنْهُ الطَّاعَةَ كَمَا شَاءَهَا مِنْ غَيْرِهِ؟

٣٧) وَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّنَا قَدَّمْنَا أَنَّ الْهِدَايَةَ وَالضَّلَالَ وَالطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَّةَ تَقَعُ كُلُّهَا بِمَشْيِئَةِ اللهِ وَهَذَا أَصْلٌ قَطْعِيٌّ. وَقَدَّمْنَا أَيْضًا أَنَّ مَسْؤُولِيَّةَ الْإِنْسَانِ عَنْ أَفْعَالِهِ أَصْلٌ قَطْعِيٌّ آخَرَ. وَالْقَطْعِيَّاتُ لَا تَتَنَاقَضُ فِي نَفْسِهَا وَإِنْ بَدَتْ مُتَنَاقِضَةٌ فِي أَنْظَارِنَا. فَحَسْبُنَا أَنْ نَقِفُ عِنْدَ هَذِهِ الْقَطْعِيَّاتِ وَنُؤْمِنُ بِهَا جَمِيعًا وَلَا نَرُدُّ مِنْهَا شَيْئًا. وَيَكْفِي أَنْ نَقُولَ هُنَا أَنَّ مَسْأَلَةَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ لَهَا تَعَلُّقٌ بِصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى كَعِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ وَخَلْقِهِ وَإِرَادَتِهِ. وَحَيْثُ أَنَّنَا نَعْجِزُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، فَكَذَلِكَ نَعْجِزُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِسِّرِ الْقَدَرِ. وَسِرُّ الْقَدَرِ هُوَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَضَلَّ وَهَدَى وَأَسْعَدَ وَأَشْقَى وَأَمَاتَ

وَأَحْيَا وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ مَظَاهِرِ نُفُوذِ مَشْيِئَتِهِ فِي الْإِنْسَانِ وَأَنَّ الْإِنْسَانَ مَعَ هَذَا مَسْؤُولٌ عَنْ أَفْعَالِهِ مَا دَامَتْ صَادِرَةً عَنْهُ بِتَوَسُّطِ إِرَادَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَلَا يَضِيرُ الْإِنْسَانَ عَجْزُهُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِسِرِّ الْقَدَرِ لِتَعَلُّقِهِ بِصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى. وَلَكِنْ يَضِيرُهُ أَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَى عَجْزِهِ رَدُّ بَعْضِ الْأُصُولِ الْقَطْعِيَّةِ[86] فِي القَدَرِ وَالَّتِي ذَكَرْنَاهَا. فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْتَصِمَ بِهَا وَلَا يَحِيدَ عَنْهَا وَسَيَنْكَشِفُ الْغِطَاءَ لِلْإِنْسَانِ فِي الْآخِرَةِ فَيَعْلَمُ مِنْ أُمُورِ الْقَدَرِ مَا يَجْهُلُهُ الْآنَ.

أَثَرُ الْإِيمَانِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ فِي سُلُوكِ الْفَرْدِ

٣٨) بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّا بِإِيجَازٍ مَعْنَى الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَالْأُصُولِ الْقَطْعِيَّةِ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا هَذَا الْمَعْنَى، نَسْأَلُ هُنَا: هَلْ لِذَلِكَ مِنْ تَأْثِيرٍ فِي سُلُوكِ الْفَرْدِ أَمْ لَا يَتَجَاوَزُ مَا قُلْنَاهُ الْمَعْرِفَةَ النَّظَرِيَّةَ الَّتِي لَا أَثَرَ لَهَا فِي السُّلُوكِ وَوَاقِعِ الْحَيَاةِ؟

٣٩) وَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ بِالْإِيجَابِ لِأَنَّ مِنْ خَصَائِصِ الْمَعْرِفَةِ فِي الْإِسْلَامِ أَيَّةَ مَعْرِفَةٍ كَانَتْ وَبِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ أَنَّهَا تُؤَثِّرُ فِي سُلُوكِ الْفَرْدِ بِصُورَةٍ مُبَاشِرَةٍ أَوْ غَيْرِ مُبَاشِرَةٍ وَلَيْسَ هُنَا تَفْصِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَالَّذِي يُهِمُّنَا فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ نُبَيِّنَ مُدَى تَأْثِيرِ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ بِالْقَدَرِ فِي سُلُوكِ الْفَرْدِ فِي عَلَاقَتِهِ مَعَ الآخَرِينَ وَمَا يَقُومُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْمَعَانِي وَهُوَ يُبَاشِرُ تَصَرُّفَاتِهِ وَأَفْعَالَهُ وَفِي مَوْقِفِهِ مِنَ الْأَحْدَاثِ[87] وَعِنْدَ فِعْلِهِ الْحَسَنَاتِ أَوْ ارْتِكَابِهِ

---

[86] في الأصل "القطعة"

[87] في الأصل "الحداث"

السَّيِّئَاتِ أَوْ إِصَابَتِهِ بِالْبَلِيَّاتِ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ مِنْ شَخْصِيَّةٍ قَوِيَّةٍ مَتِينَةٍ لَهَا وَزْنُهَا وَأَثَرُهَا فِي وَاقِعِ الْحَيَاةِ. وَإِلَيْكَ بَعْضُ التَّفَاصِيلِ.

أَوَّلًا: السُّلُوكُ الْمُسْتَقِيمُ مَعَ الْآخَرِينَ

٤٠) الْإِنْسَانُ اجْتِمَاعِيٌّ بِالطَّبْعِ كَمَا قِيلَ وَهُوَ قَوْلٌ صَحِيحٌ. فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَلَاقَاتٍ مَعَ الْآخَرِينَ وَتَصَرُّفَاتٍ وَأَفْعَالٍ مَعَهُمْ وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَنْهَجَ فِي هَذِهِ الْعَلَاقَاتِ مَنْهَجَ الصِّدْقِ وَالْاسْتِقَامَةِ وَالْوُضُوحِ وَنَحْوِهَا وَإِمَّا أَنْ يَنْهَجَ فِي سُلُوكِهِ مَعَهُمْ مَنْهَجَ النِّفَاقِ وَالْكَذِبِ وَالْمُدَاهَنَةِ وَنَحْوِهَا وَإِمَّا أَنْ يُقِيمُهَا عَلَى أَخْلَاطٍ مِنَ النَّهْجَيْنِ. فَمَا مَرَدُّ ذَلِكَ؟ إِذَا أَرَدْنَا الْجَوَابَ الْمُخْتَصَرَ الْجَامِعَ أَمْكَنَنَا أَنْ نَقُولَ أَنَّ مَرَدَّ ذَلِكَ كُلَّهُ اعْتِقَادُ الْفَرْدِ بِغَيْرِهِ عَلَى نَحْوٍ مُعَيَّنٍ مِنْ جِهَةِ مُدَى قُدْرَةِ هَذَا الْغَيْرِ عَلَى النَّفْعِ وَالضَّرِّ. فَإِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الْغَيْرَ يَمْلِكُ الْقُدْرَةَ[88] الْكَامِلَةَ عَلَى الْمَنْعِ وَالضَّرِّ، فَقَدْ يَسْلُكُ مَعَهُ مَسْلَكَ[89] النِّفَاقِ وَالْمُدَاهَنَةِ لِظَنِّهِ أَنَّ هَذَا الْمَسْلَكَ يَأْتِيهِ بِالنَّفْعِ وَيَدْفَعُ عَنْهُ الضَّرَّ. وَإِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الْغَيْرَ لَا يَمْلِكُ فِي الْحَقِيقَةِ مِثْلَ هَذِهِ الْقُدْرَةِ[90] وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ سَبَبٍ وَوَاسِطَةٍ وَمَجْرًى لِوُصُولِ ذَلِكَ إِلَيْهِ حَسْبَمَا قَدَّرَهُ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ الَّذِي بِيَدِهِ وَحْدَهُ النَّفْعُ وَالضَّرُّ وَيَسْتَحْضِرُ فِي ذِهْنِهِ قَوْلُ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ ﷺ: «وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَنْفَعُوكَ

---

[88] في الأصل "القَدَرة"

[89] في الأصل "مسالك". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "مسلك".

[90] في الأصل "القَدَرة"

إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ. وَإِنِ[91] اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ. رُفِعَتْ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتْ الصُّحُفُ»[92]، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْاعْتِقَادِ يُورِثُ حَتْمًا وَقَطْعًا سُلُوكَ الْمَسْلَكِ الْمُسْتَقِيمِ الْقَائِمِ عَلَى الصِّدْقِ وَالْوُضُوحِ وَالْاسْتِقَامَةِ. بَلْ أَنَّ هَذَا الْاعْتِقَادَ يُورِثُ الْقُوَّةَ وَالشَّجَاعَةَ وَمُوَاجَهَةَ الْأَعْدَاءِ حَيْثُ تَجِبُ أَوْ تُسْتَحَبُّ هَذِهِ الْمُوَاجَهَةُ لِأَنَّ أَقْصَى مَا يُمْكِنُ أَنْ يَنَالَهُ مِنَ الْأَعْدَاءِ هُوَ الْقَتْلُ. وَهَذاَ لَنْ يَكُونَ إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ الْأَجْلِ وَانْتِهَاءِ رِحْلَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَاة. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَاۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾[93].

٤١) وَمِنْ آثَارِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ فِي عَلَاقَاتِ الْفَرْدِ مَعَ الْآخَرِينَ الْعَفْوُ عَمَّنْ قَصَّرَ فِي حَقِّهِ أَوْ أَسَاءَ إِلَيْهِ أَوْ رَدَّ إِحْسَانِهِ بِالْإِسَاءَةِ أَوْ نَالَ مِنْ عِرْضِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ. وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ يُشَاهِدُ الْقَدَرَ فِي حَالَةِ تَقْصِيرِ الْغَيْرِ بِحَقِّهِ فَيَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ مِنْ هَذَا الْغَيْرِ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا الْغَيْرُ وَاسِطَةٌ لِوُصُولِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ. وَهَكَذَا كَانَ خُلُقَ رَسُولِ اللهِ ﷺ. فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «خَدَمْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَشَرَ سِنِينَ. فَمَا قَالَ لِي أُفٍّ قطُّ وَمَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ فَعَلَتُهُ "لِمَ فَعَلْتَهُ؟" وَلَا لِشَيْءٍ لَمْ أَفْعَلْهُ "لِمَ لَمْ تَفْعَلْهُ؟". وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِهِ إِذَا عَاتَبَنِي عَلَى شَيْءٍ يَقُولُ: "دَعُوهُ فَلَوْ قُضِيَ

---

[91] في سنن الترمذي "لَوْ"

[92] سنن الترمذي

[93] سورة آل عمران الآية ١٥٤

شَيْءٌ، لَكَانَ"»[94]. فَهَذَا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ مُعَاتَبَةِ[95] الْغَيْرِ وَلَوْمِهِ عِنْدَ تَقْصِيرِهِ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَحْوُ الْآخَرِينَ بِنَاءً عَلَى مُشَاهَدَةِ الْقَدَرِ. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنِ الصِّدِيقَةِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وَهِيَ تَتَحَدَّثُ عَنْ أَخْلَاقِ الرَّسُولِ ﷺ: «وَلَا نِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ قَطْ[96] فَانْتَقَمَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ اللَّهِ[97]. فَإِذَا[98] انْتُهِكَتْ حُرُمَاتِ اللهِ، لَمْ يَقُمْ لِغَضَبِهِ شَيْءٌ حَتَّى يَنْتَقِمَ لِلَّهِ[99]».

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الْخَطُّ الْفَاصِلُ بَيْنَ تَقْصِيرِ الْغَيْرِ فِي حَقِّ الشَّخْصِ وَبَيْنَ تَقْصِيرِهِ فِي حَقِّ اللهِ. فَفِي الْأَوَّلِ يُسْتَحَبُّ الْعَفْوُ وَفِي الثَّانِي لَا يَجُوزُ الْعَفْوُ. وَأَسَاسُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحَقَّيْنِ وَجَوَازُ العَفْوِ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخِرِ هُوَ مَا قُلْنَاهُ فِي أُصُولِ الْقَدَرِ مِنْ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لِأَحَدٍ بِالْقَدَرِ لِدَفْعِ الْمَسْؤُولِيَّةِ عَنْ نَفْسِهِ فِي مُخَالَفَةِ الشَّرْعِ. وَإِذَا كَانَ لَا حُجَّةَ

[94] قال مروان كجك في تخريج أحاديث مجموعة فتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٥\١٢) عند تخريج هذا الحديث: «البخاري: كتاب الأدب / باب حسن الخلق زالسخاء وما يكره من البخل. حديث (٦٠٣٤). وليس فيه ذكر الجملة الأخيرة». أراد لفظ "وكان بعض أهله" إلى آخره ولم أجد أصله ولا أعلم مصدره عند مدى بحثي.

[95] في الأصل "معاينة". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "متابعة".

[96] سقط "قَطْ" في الأصل. وهذا ما قرأ القارئ على الشيخ المصنف.

[97] السنن الكبرى للبيهقي

[98] في السنن الكبرى للبيهقي "إلا أَنْ تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيَنْتَقِمُ لَهَا"

[99] واللفظ ل"فَإِذَا انْتُهِكَتْ حُرُمَاتُ اللهِ" إلى آخره من مدارج السالكين لابن قيم الجوزية إلا أن ابن القيم قال "مَحَارِمُ اللهِ" بدلا للفظ الشيخ المؤلف في الحرمات. وهذا القول زيادة من الشمائل المحمدية للترمذي بمعنى " فَإِذَا تُعُدِّيَ الْحَقُّ، لَمْ يَقُمْ لِغَضَبِهِ شَيْءٌ حَتَّى يَنْتَصِرَ لَهُ ".

فِي ذَلِكَ وَالْحَقُّ هُوَ حَقُّ اللهِ تَعَالَى، فَلَا يَمْلِكُ أَحَدٌ أَنْ يَعْفُوَ عَنْ الْمُقَصِّرِ فِي حَقِّ اللهِ الْمُخَالِفُ لِشَرْعِهِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بِإِسْقَاطِ هَذَا الْحَقِّ. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّقْصِيرِ بِالْحَقِّ الشَّخْصِيِّ لِلْفَرْدِ، فَإِنَّ هَذَا الْفَرْدَ هُوَ صَاحِبُ الْحَقِّ فَيَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ. وَيُقَوِّي فِيهِ هَذَا الاتِّجَاهُ اعْتِقَادُهُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللهُ، كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ، لَمْ يَكُنْ. عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ هُنَا أَنَّ الْعَفْوَ عَنِ الْمُقَصِّرِ فِي الْحُقُوقِ الشَّخْصِيَّةِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَنْدُوبَةِ، لَا الْوَاجِبَةِ. فَمَنْ آثَرَ هَذَا الْمَنْدُوبَ، كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ خَيْرٌ وَمَكْرَمةٌ[100]. وَإِذَا أَرَادَ الْمُجَازَاةَ، فَلَهُ ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بِالْعَدْلِ الْقَائِمِ عَلَى الْمُمَاثَلَةِ. قَالَ تَعَالَى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[101] وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾[102].

ثَانِيًا: الْاسْتِعَانَةُ بِاللهِ

٤٢) وَصَاحِبُ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ بِالْقَدَرِ يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ بِيَدِ اللهِ خَلْقًا وَمَشْيئَةً وَتَقْدِيرًا وَإِيجَادًا. فَالْمُسْتَعَانُ عَلَى حُصُولِ الْمُرَادِ هُوَ اللهُ وَحْدَهُ دُونَ غَيْرِهِ. وَلِهَذَا فَهُوَ يَسْتَعِينُ بِاللهَ عَلَى حُصُولِ مُرَادِهِ وَلِأَمْرٍ مَا. كَانَتْ سُورَةُ الْفَاتِحَةِ تُقْرَأُ فَي كُلِّ صَلَاةٍ، بَلْ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثَ الشَّرِيفِ[103]. وَفِي هَذِهِ السُّورَةِ

---

[100] في الأصل "كرمة". وما قرأ قارئ على الشيخ المصنف هو "مكرمة".

[101] سورة الشورى الآية ٤٠

[102] سورة النحل الآية ١٢٦

[103] صحيح البخاري

الْكَرِيمَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[104]. فَإِذَا اسْتَعَانَ بِاللهِ وَبَاشَرَ السَّبَبَ وَحَصَّلَ الْمَقْصُودَ، فَهَذَا مِنْ فَضْلِ اللهِ. وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْمَقْصُودُ، لَمْ يَيْأَسِ الْمُسْلِمُ. فَقَدْ يَكُونُ فِي تَأْخِيرِ حُصُولِ الْمَطْلُوبِ خَيْرٌ لَا يَعْرِفُ وَجْهَهُ. فَاللهُ يَعْلَمُ وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ. وَمَا نَعْلَمُهُ مِنْ حِكْمَتِهِ تَعَالَى شَيْءٌ قَلِيلٌ لِلْغَايَةِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا لَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذِهِ الْحِكْمَةِ. وَعَلَيْهِ – أَيْ الْمُسْلِمِ – أَنْ يُجَدِّدَ السَّعْيَ مُسْتَعِينًا بِاللهِ وَلَا يَعْجزْ عَنْ ذَلِكَ وَلَا يَقُلْ: "لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا، كَانَ كَذَا وَكَذَا[105]". فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يُفِيدُ شَيْئًا. وَإِنَّمَا يَفْتَحُ بَابًا لِعَبْثِ الشَّيْطَانِ. جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلِىَ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ. وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ. احْرُصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ. وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجُزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ: "لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ، كَانَ كَذَا وَكَذَا". وَلَكِنْ قُلْ: "قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ، فَعَلَ". فَإِنَّ "لَوْ" تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»[106].

ثَالِثًا: الْاعْتِمَادُ عَلَى اللهِ وَحْدَهُ

٤٣) وَصَاحِبُ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ بِالْقَدَرِ يُبَاشِرُ الْأَسْبَابَ بِيَدِهِ، وَلَكِنَّ اعْتِمَادَهُ عَلَى اللهِ وَحْدَهُ، لَا عَلَى السَّبَبِ. وَهَكَذَا كَانَ حَالَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ. فَقَدْ اخْتَفَى ﷺ فِي الْغَارِ. وَهَذَا مِنْهُ ﷺ مُبَاشَرَةٌ لِسَبَبِ الْخَلَاصِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. وَلَكِنَّ مَا كَانَ اعْتِمَادُهُ فِي الْخَلَاصِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى هَذَا السَّبَبِ. وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى اللهِ وَحْدَهُ. قَالَ تَعَالَى

---

[104] سورة الفاتحة الآية ٤

[105] سقط "وكذا" في الأصل. هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

[106] صحيح مسلم

﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[107]. فَثِقَتُهُ ﷺ وَاطْمِئْنَانُهُ وَسَكِينَتُهُ وَأَمَلُهُ فِي الْخَلَاصِ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِ تِلْكَ الْمَعِيَّةِ الْخَاصَّةِ[108] الْمُتَأَتِّيَةُ مِنَ اعْتِمَادِهِ عَلَى اللهِ، لَا بِسَبَبِ[109] الْاخْتِفَاءِ بِالْغَارِ. وَفِي مَعْرَكَةِ بَدْرٍ بَعْدَ أَنْ نَظَّمَ ﷺ الْجَيْشَ وَبَاشَرَ الْأَسْبَابَ الْمَادِّيَّةَ لِلْمَعْرَكَةِ، رَجَعَ إِلَى الْعَرِيشِ الْمَنْصُوبِ لَهُ يَدْعُو رَبَّهُ وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ[110] لِأَنَّهُ يَعْلَمُ ﷺ أَنَّ النَّصْرَ بِيَدِ اللهِ وِالْاعْتِمَادَ فِي تَحْصِيلِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى اللهِ، لَا عَلَى الْأَسْبَابِ الَّتِي بَاشَرَهَا وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا. وَهَذَا هُوَ التَّوَكُّلُ الصَّحِيحُ الَّذِي هُوَ مِنْ ثَمَرَاتِ الإِيمَانِ الصَّحِيحِ بِالْقَدَرِ. وَمِنْ ثَمَرَاتِ التَّوَكُّلِ كِفَايَةُ اللهِ. ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾[111].

رَابِعًا: مُنَازَعَةُ الْأَقْدَارِ بِالْأَقْدَارِ

---

[107] سورة التوبة الآية ٤٠

[108] سقط في الأصل " إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِ تِلْكَ الْمَعِيَّةِ الْخَاصَّةِ". هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

[109] في الأصل "يسبب"

[110] في صحيح مسلم: «لَمَّا كانَ يَوْمُ بَدْرٍ نَظَرَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ إلى المُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ، وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَتِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ القِبْلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ برَبِّهِ: اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لي ما وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ آتِ ما وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إنْ تُهْلِكْ هذِه العِصَابَةَ مِن أَهْلِ الإِسْلَامِ لا تُعْبَدْ في الأرْضِ، فَما زَالَ يَهْتِفُ برَبِّهِ، مَادًّا يَدَيْهِ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، حتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عن مَنْكِبَيْهِ، فأتَاهُ أَبُو بَكْرٍ فأخَذَ رِدَاءَهُ، فألْقَاهُ علَى مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ التَزَمَهُ مِن وَرَائِهِ، وَقالَ: يا نَبِيَّ اللهِ، كَفَاكَ مُنَاشَدَتُكَ رَبَّكَ؛ فإنَّه سَيُنْجِزُ لكَ ما وَعَدَكَ، فأنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: 9]، فأمَدَّهُ اللَّهُ بالمَلَائِكَةِ».

[111] سورة الطلاق الآية ٣

٤٤) مِنَ الْأُصُولِ الْقَطْعِيَّةِ كَمَا قُلْنَا ضَرُورَةٌ مُبَاشَرَةُ الْأَسْبَابِ. وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ تَرْكَهَا قُدِحَ فِي الشَّرْعِ مِمَّا يَدْحَضُ ادِّعَاتِ الْجُهَّالِ وَالْمُغْرِضِينَ مِنْ مُسْتَشْرِقِينَ وَفُرُوخِهِمْ. وَنَزِيدُ هُنَا فَنَقُولُ إِنَّ صَاحِبَ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ بِالْقَدَرِ يُنَازِعُ الْقَدَرَ بِالْقَدَرِ بِمَعْنَى أَنْ لَا يَسْتَسْلِمَ لِلْقَدَرِ مَا دَامَ لَهُ دَافِعٌ أَوْ رَافِعٌ أَوْ مَانِعٌ. فَيَأْخُذُ مِنَ الْأَسْبَابِ مَا يُحَقِّقُ ذَلِكَ. قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْكَيْلَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: «كَثِيرٌ مِنَ الرِّجَالِ إِذَا وَصَلُوا إِلَى الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ أَمْسَكُوا. وَأَنَا انْفَتَحَتْ لِي رَوْزَنَةٌ، فَنَازَعْتُ أَقْدَارَ الْحَقِّ بِالحَقِّ لِلْحَقِّ»[112].

وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ الْجَلِيلُ الْعَارِفُ بِاللهِ حَقٌّ وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُدَافِعُ الْمَقْدُورَ مَا دَامَ فِي مُدَافَعَتِهِ مَجَالٌ مُسْتَعِينًا بِاللهِ تَعَالَى[113] مُبْتَغِيًا وَجْهَهُ. وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمَ مُطَالَبٌ بِأَخْذِ الْوِقَايَةِ مِنَ الْمَحْذُورِ لِئَلَّا يَقَعَ وَبِرَفْعِهِ وَدَفْعِهِ إِذَا وَقَعَ. فَمِنَ الْأَوَّلِ أَخذَ الْحَمِيَّةَ لِئَلَّا يَقَعَ الْمَرَضُ وَالْابْتِعَادُ عَنْ مَحَلِّ الْوَبَاءِ لِئَلَّا يُصَابَ بِهِ الْإِنْسَانُ. وَالتَّحَصُّنُ وَرَاءَ الْجَدْرِ وَالْحُصُونُ فِي الْحُرُوبِ وِقَايَةً مِنَ الْقَتْلِ[114] وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْوِقَايَةِ وَمُبَاشَرَةِ أَسْبَابِهَا مُنَاقِضَةٌ لِلْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ. وَإِنَّمَا أَخذَ بِقَدَرٍ لِمَنْعِ قَدَرٍ. وَالْقَدَرُ مَا دَامَ مَجْهُولًا عِنْدَنَا وَهُوَ مُحْتَمَلُ الْوُقُوعِ. فَنَحْنُ نُبَاشِرُ أَسْبَابَ عَدَمِ وُقُوعِهِ. فَإِنْ كَانَ مَكْتُوبًا

---

[112] طريق الهجرتين

[113] سقط في الأصل "تعالى". هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

[114] في الأصل "الأعداء". في مقطع الفيديو، فرض القارئ "القتل" بعد "وقاية من" وأقره الشيخ المصنف. لعل الكلمة في المطبوع لا تضح له.

عِنْدَ اللهِ وُقُوعُهُ، لَمْ يَتَيَسَّرْ لَنَا مُبَاشَرَةُ أَسْبَابِ[115] دَفْعِهِ أَوْ تَتَيَسَّرْ لَنَا هَذِهِ الْأَسْبَابُ، وَلَكِنْ لَا تُؤَدِّي إِلَى نَتِيجَتِهَا لِوُجُودِ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ إِفْضَائِهَا إِلَى مُسَبِّبِهَا. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مُبَاشَرَةَ الْأَسْبَابِ لِمَنْعِ وُقُوعِ مَا يُحْتَمَلُ وُقُوعُهُ مِنَ الْأَقْدَارِ لَيْسَ فِيهِ مُنَاقِضَةٌ لِلْمَعْنَى الصَّحِيحِ لِلْقَدَرِ. وَإِنَّمَا هُوَ أَخَذَ بِقَدَرٍ لِمَنْعِ قَدَرٍ لِأَنَّ السَّبَبَ وَالْمُسَبَّبَ بِقَدَرِ اللهِ تَعَالَى. جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفُ «قِيلَ: "يا رسول الله، أَرَأَيْتَ رُقًى نَسْتَرْقِيهَا وَدَوَاءً نَتَدَاوَى بِهِ وَتُقَاةً نَتَّقِيهَا؟ هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا؟". قَالَ: "هِيَ مِنْ قَدَرِ اللهِ"»[116]. فَإِذَا كَانَ مِنْ قَدَرِ اللهِ أَنْ لَا يُصَابَ الْإِنْسَانَ بِالْمَرَضِ، قَدَّرَ اللهُ لَهُ مُبَاشَرَةَ مَا يَدْفَعُ بِهِ وُقُوعَ الْمَرَضِ. وَعِنْدَمَا وَصَلَ الْخَلِيفَةُ الْعَادِلُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِلَى مَشَارِفِ الشَّامِ وَعَلِمَ بِنُزُولِ الطَّاعُونِ فِيهِم وَهَمَّ بِالرُّجُوعِ، قَالَ لَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى[117] عَنْهُ: "أَفِرَارٌ مِنْ قَدَرِ اللهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟". فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "لو غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، نَعَمْ. نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ وَنَقَعُ فِي قَدَرِ اللهِ". ثُمَّ قَالَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مَا مَعْنَاهُ : لَوْ كَانَ عِنْدَكَ غَنَمٌ أَوْ إِبِلٌ وَأَمَامَكَ أَرْضٌ مُجْدِبَةٌ وَأُخْرَى مُخْصِبَةٌ، فَإِذَا نَزَلْتَ بِالْمُجْدِبَةِ أَوْ بِالْمُخْصِبَةِ أَوْ تَحَوَّلْتَ مِنَ الْمُجْدِبَةِ إِلَى الْمُخْصِبَةِ، فَكُلُّ ذَلِكَ بِقَدَرِ اللهِ؟"[118]. وَمِنَ النَّوْعِ الثَّانِي مِنْ مُنَازَعَةِ الْأَقْدَارِ بِالْأَقْدَارِ مُبَاشَرَةُ الْأَسْبَابِ الرَّافِعَةِ لِلْقَدَرِ بَعْدَ وُقُوعِهِ كَتَنَاوُلِ الدَّوَاءِ لِرَفْعِ الْمَرَضِ وَطَرَدِ الْأَعْدَاءِ

---

[115] في الأصل "الأسباب"

[116] سنن الترمذي

[117] سقط في الأصل "تعالى". هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

[118] متفق عليه بمعنى

وَالْكَفَرَةِ مِنْ دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ تَسَلُّطِهِمْ بِإِعْدَادِ الْعُدَّةِ. لِذَلِكَ ثُمَّ قِتَالُهِمْ. وَمِثْلُهُ أَيْضًا انْحِبَاسُ الْمَطَرِ يُرْفَعُ بِالْالْتِجَاءِ إِلَى اللهِ وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ وَاسْتِغْفَارِهِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الْفِقْهِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ وَكَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ نَبِيِّهِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامِ وَمَا قَالَهُ لِقَوْمِهِ. قَالَ تَعَالَى ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا....﴾[119] فَالْالْتِجَاءُ إِلَى اللهِ وَالْإِنَابَةُ إِلَيْهِ وَاسْتِغْفَارُهُ مِنْ أَهَمِّ الْأَسْبَابِ لِدَفْعِ الْمَكْرُوهِ وَرَفْعِهِ بَعْدَ وُقُوعِهِ وَمَنْعِهِ مِنَ الْوُقُوعِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ. وَهَذِهِ مَعَانِي يَفْقَهُهَا أَهْلُ الْإِيمَانِ، لَا أَهْلُ الْكُفْرِ وَالْجَهَالَةِ وَالْعِصْيَانِ.

خَامِسًا: مُشَاهَدَةُ الْقَدَرِ عِنْدَ فِعْلِ الْحَسَنَاتِ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ

٤٥) وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ يَجْعَلُ مَوْقِفَ صَاحِبِهِ عِنْدَ فِعْلِ الْحَسَنَاتِ مَوْقِفًا صَحِيحًا تَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ طَهَارَةُ قَلْبِهِ مِنْ أَرْجَاسٍ كَثِيرَةٍ وَبِالتَّالِي يَسْتَقِيمُ سُلُوكُهُ وَتَزْكُو أَخْلَاقُهُ. وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ يُشَاهِدُ الْقَدَرَ وَيَسْتَحْضِرُهُ فِي ذِهْنِهِ عِنْدَ فِعْلِ الْحَسَنَاتِ وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ. وَهَذِهِ الْمُشَاهَدَةُ تُثْمِرُ فِي نَفْسِهِ الْاعْتِرَافَ بِأَنَّ مَا صَدُرَ مِنْهُ هُوَ بِمَحْضِ فَضْلِ اللهِ عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ. وَهَذَا يُؤَدِّي بِدَوْرِهِ إِلَى قَمْعِ نَوَازِعِ الْكِبْرِ وَالْغُرُورِ وَالْعُجُبِ بِنَفْسِهِ وَالْمَنِّ عَلَى النَّاسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْذَارِ الْقَلْبِيَّةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَقْذَارَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْإِنْسَانِ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّ فِيهِ مِنْ مَعَانِي الْامْتِيَازِ علَى غَيْرِهِ مَا يَدْعُوهُ إِلَى التَّكَبُّرِ عَلَيْهِمْ وَالْعُجُبِ بِنَفْسِهِ وَالْغُرُورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَسَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي أَعْمَالًا صَالِحَةً أَوْ عِبَادَةً أَوْ فِعْلَ حَسَنَاتٍ أَوْ قُوَّةً أَوْ عِلْمًا أَوْ سُلْطَانًا أَوْ مَالًا أَوْ كَثْرَةَ

---

[119] سورة نوح الآية ١٠-١١

اتِّبَاعِ وَنَحْوَ ذَلِكَ. فَإِذَا شَاهَدَ الْقَدَرَ عِنْدَ فِعْلِهِ الْحَسَنَاتِ أَوْ عِنْدَ حُصُولِ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا فِي يَدِهِ وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَحْدَهُ وَمَا حَصُلَ عَلَى يَدَيْهِ هُوَ مَحْضُ فَضْلِ اللهِ عَلَيْهِ، زَالَ مِنْهُ الْعُجُبُ وَالْكِبْرُ وَالْغُرُورُ وَالْمِنَّةُ عَلَى اللهِ وَعَلَى النَّاسِ وَبِالتَّالِي تَجُرُّهُ هَذِهِ الْمُشَاهَدَةُ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا إِلَى حَمْدِ اللهِ وَشُكْرِهِ .وَهَكَذَا يَفْعَلُ الْمُؤْمِنُونَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾[120]. وَهِدَايَةُ اللهِ لِلْعَبْدِ تَتَضَمَّنُ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ الَّتِي يَعْمَلُهَا وَالْعِلْمَ بِالْحَقَائِقَ الدِّينِيَّةَ وَالْعَمَلَ بِهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ.

٤٦) كَمَا أَنَّ مُشَاهَدَةَ الْقَدَرِ عِنْدَ فِعْلِ الْحَسَنَاتِ تُفِيدُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى. هِيَ اسْتِدَامَةُ افْتِقَارِهِ إِلَى اللهِ وَتَصَرُّفِهِ بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ وَتَشَبُّثِهِ الدَّائِمِ بِرَحْمَةِ اللهَ وَطَلَبُ عَفْوِهِ وَعَدَمُ الْالْتِفَاتِ إِلَى عَمَلِهِ. وَاعْتِقَادُهُ الْجَازِمُ بِأَنَّ فَوْزَهُ فِي الْآخِرَةِ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَحْضِ فَضْلِ اللهَ وَرَحْمَتِهِ، لَا بِعَمَلِهِ لِأَنَّ عَمَلَهُ الطَّيِّبَ إِنَّمَا هُوَ مَحْضُ فَضْلِ اللهِ. فَلَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْجَنَّةَ وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّهَا بِفَضْلٍ آخَرَ مِنَ اللهَ تَعَالَى. وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمِ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ. قَالُوا: "وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟" قَالَ: وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»[121].

---

[120] سورة الأعراف الآية ٤٣

[121] مسند أحمد بمعنى

٤٧) وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: قَوْلُكُمْ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[122]. فَدُخُولُ الْجَنَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْعَمَلِ. فَكَيْفَ تَنْفُونَهُ أَوْ تُقَلِّلُونَ مِنْ شَأْنِهِ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ. فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ هِيَ بَاءُ السَّبَبِيَّةِ. وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ الْأَسْبَابَ وَلَا كَوْنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ سَبَبًا لِلْجَنَّةِ. وَالَّذِي نَتَكَلَّمُ فِيهِ وَنَنْفِيهِ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عِوَضًا وَثَمَنًا مُكَافِئًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ. وَهَذَا مَا نَفَاهُ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ. فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ ﷺ «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمِ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» هِيَ بَاءُ الْمُعَاوَضَةِ وَالثَّمَنِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: "اشْتَرَيْتُ هَذَا الْقَلَمَ بِدِرْهَمٍ". فَالْعَمَلُ لَيْسَ عِوَضًا وَلَا ثَمَنًا لِدُخُولِ الْجَنَّةَ. وَلَا يَصْلُحُ أَبَدًا أَنْ يَكُونَ عِوَضًا لَهَا. وَلِتَقْرِيبِ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى الْأَذْهَانِ، نَقُولُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ عَبَدَ رَبَّهُ عُمْرَهُ كُلَّهُ وَأَتَى بِالصَّالِحَاتِ. فَأَيَّةُ نِسْبَةٍ بَيْنَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ فِي عُمْرِهِ الْمَحْدُودِ وَبَيْنَ نَعِيمِ الْجَنَّةَ الدَّائِمِ الْمَمْدُودِ؟ أَيَّةُ نِسْبَةٍ بَيْنَ عَمَلٍ فِي زَمَنٍ يَتَنَاهَى وَهُوَ عُمْرُ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ زَعِيمٍ لَا يَتَنَاهَى وَهُوَ نَعِيمُ الْجَنَّةِ؟ فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ فَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ لِيَظْفَرَ الْمُؤْمِنُ بِالْجَنَّةِ. وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُمْكِنُ تَحْصِيلُهُ وَانْصِبَاغُ النَّفْسِ بِهِ إِلَّا بِالْمُشَاهَدَةِ الدَّائِمَةِ لِلْقَدَرِ عِنْدَ فِعْلِ الْخَيْرِ وَالْحَسَنَاتِ.

٤٨) وَفَائِدَةٌ أُخْرَى لِمُشَاهَدَةِ الْقَدَرِ عِنْدَ فِعْلِ الْحَسَنَاتِ هِيَ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا فَعَلَ خَيْرًا لِغَيْرِهِ وَهَذَا مِنَ الْحَسَنَاتِ، قَدْ تَتَحَرَّكُ فِيهِ نَوَازِعُ الْمِنَّةِ عَلَى الْغَيْرِ وَحُبِّ الْاسْتِعْلَاءِ عَلَيْهِ وَالاسْتِشْرَافِ إِلَى طَلَبِ الْعِوَضِ مِنْهُ. فَهَذِهِ النَّوَازِعُ تَمُوتُ إِذَا شَاهَدَ الْقَدَرَ وَهُوَ يَفْعَلُ

[122] سورة النحل الآية ٣٢

الْخَيْرَ لِغَيْرِهِ لِأَنَّهُ بِهَذِهِ الْمُشَاهَدَةِ يَعْلَمُ أَنَّهُ وَاسِطَةٌ فَقَطْ لِإِيصَالِ مَا قَدَّرَهُ اللهُ مِنْ خَيْرٍ لِذَلِكَ الْغَيْرِ. فَلَا دَاعِيَ إِذَنْ لِأَنْ يَمُنَّ هُوَ عَلَى هَذَا الْغَيْرِ أَوْ يَسْتَعْلِيَ عَلَيْهِ أَوْ يَتَطَلَّعَ إِلَى الْعِوَضِ مِنْهُ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ سَيِّدًا أَرْسَلَ خَادِمَهُ بِهَدِيَّةٍ إِلَى شَخْصٍ؟ أَيَكُونُ مِنْ حَقِّ الْخَادِمِ أَنْ يَمُنَّ عَلَى الْمُهْدَى إِلَيْهِ أَوْ يَسْتَعْلِيَ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْهَدِيَّةِ وَهُوَ مَحْضُ وَاسِطَةٍ لِإِيصَالِهَا إِلَيْهِ؟

وَإِذَا كَانَ صَاحِبُ الْإِيمَانِ لَا يَمُنُّ وَلَا يَسْتَعْلِي عَلَى مَنْ فَعَلَ لَهُ خَيْرًا، فَمِنْ بَابٍ أَوْلَى أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ لَهُ شَيْئًا. وَبِهَذَا الْمَسْلَكِ الْحَمِيدِ مِنْ صَاحِبِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ، أَيْ بِفِعْلِهِ الْخَيْرَ لِلنَّاسِ دُونَ مِنَّةٍ أَوِ اسْتِعْلَاءٍ عَلَيْهِمْ أَوْ طَلَبِ[123] الْعِوَضِ مِنْهُمْ، يَكُونُ مِنَ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾[124].

سَادِسًا: مُشَاهَدَةُ النَّفْسِ عِنْدَ فِعْلِ السَّيِّئَاتِ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ

٤٩) وَصَاحِبُ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ بِالْقَدَرِ يُشَاهِدُ نَفْسَهُ عِنْدَ فِعْلِ السَّيِّئَاتِ وَارْتِكَابِ الْمَنْهِيَّاتِ وَلَا يَحْتَجُّ بِالْقَدَرِ عَلَى عِصْيَانِهِ لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ لِأَحَدٍ فِيهِ كَمَا بَيَّنَّا. وَإِنَّمَا يَرْجِعُ[125] إِلَى نَفْسِهِ لِيُوَبِّخَهَا وَيَنْهَضَ مِنْ كَبْوَتِهِ حَالًا كَمَا يَنْهَضُ مِنَ الْوَحَلِ إِذَا وَقَعَ فِيهِ

[123] في الأصل "طلي"

[124] سورة الإنسان الآية ٩

[125] في الأصل "إنما يحتج يرجع إلى نفسه" إلى إخره. وقد أسقط قارئ "يحتج" عند القراءة على الشيخ المؤلف.

وَيَعْقِدُ الْعَزْمَ عَلَى عَدَمِ الْعَوْدَةِ إِلَى الذَّنْبِ وَيَتَوَجَّهُ إِلَى اللهِ بِالْاعْتِرَافِ بِالذَّنْبِ بِانْكِسَارِ قَلْبٍ. وَبِهَذَا كُلِّهِ عَلَّمَنَا الْقُرْآنُ وَضَرَبَ لَنَا الْأَمْثَالَ وَقَصَّ عَلَيْنَا مَوَاقِفَ أَنْبِيَائِهِ الْكِرَامِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ. قَالَ تَعَالَى عَنْ نَبِيِّهِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[126] وَقَالَ تَعَالَى عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾[127]. وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ «سَيِّدُ الِاسْتِغْفارِ أنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أنْتَ رَبِّي لا إلَهَ إلَّا أنْتَ. خَلَقْتَنِي وأنا عَبْدُكَ وأنا على عَهْدِكَ ووَعْدِكَ ما اسْتَطَعْتُ. أعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ. أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ لَكَ بذَنْبِي. فَاغْفِرْ لِي. فَإِنَّه لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»[128] أَوْ كَمَا قَالَ ﷺ. أَمَّا مَنْ يُشَاهِدُ القَدَرَ عِنْدَ فِعْلِهِ السَّيِّئَاتِ مُحْتَجًّا بِهِ دَافِعًا الْمَسْؤُولِيَّةَ عَنْ نَفْسِهِ، فَمَثَلُهُ مَثَلُ إِبْلِيسَ حِينَ قَالَ كَمَا أَخْبَرَنَا اللهُ عَنْهُ ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[129]. وَكَانَ عَاقِبَتُهُ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ الطَّرْدَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ.

سَابِعًا: مُشَاهَدَةِ الْقَدَرِ عِنْدَ الْمَصَائِبِ

---

[126] سورة الأعراف الآية ٢٣

[127] سورة القصص الآية ١٦

[128] اللفظ من صحيح البخاري

[129] سورة الحجر الآية ٣٩

٥٠) نُرِيدُ بِالْمَصَائِبِ مَا يُصِيبُ الْإِنْسَانَ مِنْ أَلَمٍ أَوْ أَذًى أَوْ ضَرَرٍ مَادِّيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ فِي نَفْسِهِ أَوْ بَدَنِهِ أَوْ مَالِهِ[130] أَوْ أَهْلِهِ أَوْ إِخْوَانِهِ أَوْ مَنْ يُهِمُّهُ أَمْرُهُ وَشَأْنُهُ. وَهَذِهِ الْمَصَائِبُ بِهَذَا الْمَعْنَى تُسَمَّى بَلَاءً وَفِتْنَةً وَابْتِلَاءً لِمَا فِيهَا مِنْ امْتِحَانٍ لِلْعَبْدِ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا. وَالْوَاقِعُ أَنَّ الدُّنْيَا دَارُ بَلَاءٍ وَابْتِلَاءٍ وَلَا يُمْكِنُ أَبَدًا أَنْ يَنْجُوَ الْإِنْسَانُ مِنْ مَصَائِبِهَا. فَالْمَوْتُ مَثَلًا لَا بُدَّ مِنْهُ وَفِيهِ فِرَاقُ الْأَحِبَّةِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ أَلَمٍ. وَإِذَا كَانَتِ الدُّنْيَا هَذِهِ شَأْنُهَا، فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِيهَا بَلَاءٌ. هُمُ الْمُؤْمِنُونَ. ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ امْتِحَانًا لِإِيمَانِهِمْ وَلِتَعَرُّضِهِمْ إِلَى إِصْلَاحِ النَّاسِ. وَبِهَذَا مَضَتْ سُنَّةُ اللهِ. قَالَ تَعَالَى ﴿الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾[131] وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[132].

٥٠) وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا وَصَفْنَا، فَمَا مَوْقِفُ صَاحِبِ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ بِالْقَدَرِ عِنْدَ الْمَصَائِبِ الَّتِي تَمُرُّ بِهِ أَوْ تَنْصَبُّ عَلَيه؟ الْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ:

---

[130] سقط في الأصل "أو ماله". هذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

[131] سورة البقرة الآية ١-٣

[132] سورة البقرة الآية ٢١٤

أ- أَنَّهُ يَسْتَحْضِرُ حَالًا فِي ذِهْنِهِ مَا عَلَّمَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ مَعَانِي الْقَدَرِ. وَمِنْهَا فِي الآيَةِ الْكَرِيمَةِ ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾[133]. قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ: هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللهِ فَيَرْضَى وَيُسْلِمُ. وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ. وَمَا أَخْطَأَكَ، لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»[134]. وَبِهَذَا تَهْدَأُ نَفْسُ صَاحِبِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ وَلَا تَنَالُ مِنْهُ الْمَصَائِبُ إِلَّا كَمَا تَنَالُ الْمَوْجَةُ الْفَاتِرَةُ مِنَ الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ. أَمَّا غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَنْكَسِرُ أَمَامَ الْمَصَائِبِ وَتَذْهَبُ نَفْسُهُ حَسَرَاتٍ وَيَظِلُّ يُوَلْوِلُ وَيَشْتَكِي.

ب- صَاحِبُ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ يَتَذَرَّعُ بِالصَّبْرِ الْجَمِيلِ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمَصَائِبِ. وَالصَّبْرُ الْجَمِيلُ هُوَ الَّذِي لَا شَكْوَى فِيهِ وَلَا جَزَعَ وَلَا تَذَمُّرَ وَلَا تَسَخُّطَ عَلَى الْأَقْدَارِ. قَالَ تَعَالَى ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[135].

ج- وَإِذَا كَانَتِ الْمُصِيبَةُ مِمَّا يُمْكِنُ دَفْعُهَا كَالْمَرَضِ مَثَلًا، دَفَعَهَا بِالْأَسْبَابِ الْمَشْرُوعَةِ وَالْمَقْدُورَةِ. فَإِنِ انْدَفَعَتْ، فَبِهَا. وَإِنْ لَمْ تَنْدَفِعْ، أَعَادَ الْمُحَاوَلَةَ دُونَ ضَجَرٍ أَوْ سَخَطٍ. فَإِنَّ فِي تَأْخِيرِ رَفْعِ الْبَلَاءِ حِكْمَةٌ نَجْهَلُهَا. وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْحَرْصِ عَلَى دَفْعِ الْمُصِيبَةِ وَالسَّعْيِ لِذَلِكَ.

---

[133] سورة التغابن الآية ١١

[134] واللفظ من المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري

[135] سورة الروم الآية ٦٠

د- مُصِيبَةٌ لَا يُمْكِنُ دَفْعُهَا وَلَا رَفْعُهَا لِأَنَّهَا وَقَعَتْ وَانْتَهَى الْأَمْرُ كَالْمَوْتِ مَثَلًا، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَفْقَهُ صَاحِبُ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[136].

فَنَحْنُ مِلْكٌ لله. وَالْمَالِكُ يَتَصَرَّفُ فِي مُلْكِهِ كَيْفَ يَشَاءُ وَمَتَى يَشَاءُ وَنَحْنُ رَاجِعُونَ إِلَى[137] الله فَيُجَازِينَا عَلَى أَعْمَالِنَا. فَمَنْ صَبَرَ، جُوزِيَ بِأَحْسَنِ الْجَزَاءِ بِغَيْرِ حِسَابٍ. قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[138]. ثُمَّ إِنَّ الْجَزَعَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ لَا يَرُدُّ مَفْقُودًا وَلَا يَمْنَعُ مَقْدُورًا. فَلَا نَتِيجَةَ لَهُ إِلَّا سَخَطُ الرَّبِّ. وَمَا أَحْسَنَ كَلِمَةَ الْإِمَامِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إِنْ تَصْبِرْ تَصْبِرْ وَأَنْتَ مَأْجُورٌ. وَإِنْ تَجْزَعْ تَجْزَعْ وَأَنْتَ مَأْزُورٌ وَلَنْ يَرُدَّ الْمَقْدُورَ»[139].

الْخَاتِمَةُ

---

[136] سورة البقرة الآية ١٥٦

[137] سقط في الأصل "على". وهذا ما قرأ قارئ على الشيخ المصنف.

[138] سورة الزمر الآية ١٠

[139] في نهج البلاغة: «يا أشعث إن تحزن على ابنك فقد استحقت ذلك منك الرحم. وإن تصبر ففي الله من كل مصيبة خلف. يا أشعث إن صبرت جرى عليك القدر وأنت مأجور. وإن جزعت جرى عليك القدر وأنت مأزور». وفي سراج الملوك للطرشوشي: «وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأشعث بن قيس: "إن تجزع فقد استحق ذلك منك بالرحم، وإن تصبر ففي ثواب الله تعالى خلف من ابنك، إن صبرت جرى عليك القلم وأنت مأجور، وإن جزعت جرى عليك القلم وأنت مأزور"».

٥٢) وَبَعْدُ، فَهَذَا مَا أَرَدْتُ بَيَانَهُ فَي مَسْأَلَةِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ. وَقَدْ هَدَفْتُ مِنْ وَرَائِهِ إِعَانَةَ الْمُخَالِفِ عَلَى رُؤْيَةِ الْحَقِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَكَشْفَ الشُّبَهِ عَنْهُ وَإِظْهَارَ بَعْضِ آثَارِ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ بِالْقَدَرِ فِي سُلُوكِ الْفَرْدِ فِي عَلَاقَاتِهِ مَعَ الآخَرِينَ وَمَوْقِفِهِ مِنْ أَفْعَالِهِ وَمَا يُصِيبُهُ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ أُمُورَ الْعَقِيدَةِ فِي الْإِسْلَامِ هِيَ الأَصْلُ فِي نَوْعِ سُلُوكِ الْإِنْسَانِ وَمَوَاقِفِهِ مِنْ أَحْدَاثِ الْحَيَاةِ. فَإِنْ وُفِّقْتُ إِلَى ذَلِكَ، فَهَذَا مَحْضُ فَضْلِ اللهَ. وَإِنْ لَمْ أُوَفَّقْ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ لَا يَفُوتَنِي شَيْءٌ مِنَ الثَّوَابِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فَي نَوَالِهِ حُسْنُ النَّوَايَا وَالْقُصُودِ لَا حُصُولُ الْمُرَادِ وَالْمَقْصُودِ. وَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.